مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

الطّلاق في التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة التّونسيّة التّقليديّة والمستجدّة

* عبد الكريم براهمي[1]
[1] قسم علم الاجتماع– المعهد العالي للدّراسات التّطبيقيّة في الإنسانيّات بقفصة–جامعة قفصة–تونس

الملخص

يهتمّ هذا البحث بدراسة تجليّات التّمثّلات الاجتماعيّة للفئات الشّعبيّة التّونسيّة عن الطّلاق، التي تتفرّع إلى تمثّلات تقليديّة وأخرى مستجدّة. ونهدف من خلاله إلى تحليل السّياقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والسّياسيّة التي تفسّر هذه التحوّلات وتسعى إلى فهمها.

وانتهينا إلى مجموعة من النّتائج، الأولى، تمحوُرِ التمثّلات الاجتماعيّة التقليديّة في اعتبار الطّلاق ممارسة مرفوضة من قبل أغلب الفئات الشعبيّة التونسيّة، وعدّه فشلا عائليّا، ووصمة عار للمرأة، وهو ما يجعل من الطّلاق ممارسة استثنائيّة. والثّانية تَركُّز التمثلات الاجتماعيّة الرّاهنة عن الطّلاق في جعله خيارا مقبولا من قبل أغلب الفئات الشّعبيّة التونسيّة، واعتباره ممارسة لحرّيّة شخصيّة، وانطلاقة في تجربة حياتيّة جديدة، لذلك تزايد إقبال المجتمع على الطّلاق وأصبح مرغوبا حتى من قبل المرأة. وهو ما يكشف استشراء ظاهرة الطّلاق في المجتمع التونسيّ. والثّالثة تنوّع السياقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والسّياسية التي تبرّر هذه التّمثّلات: سياقات تتلخص في عدّة نقاط: أبرزها الدّور المحوريّ للأسرة الممتدّة وللنّظام البطريركيّ في المجتمع التقليدي التّونسي. ثمّ تصاعد النّزعة الفردانيّة في المجتمع التونسي المعاصر، وتراجع دور الأسرة الممتدّة في علاقة بالتّحولات الليبراليّة. وثالثها، تنامي النّزعة الاستقلالية للمرأة التّونسيّة وما ترتّب عنها من تغيّر في الأدوار الجندريّة.

الكلمات المفتاحية: الطّلاق؛ المرأة؛ تونس؛ التّعبيرات الثّقافيّة؛ التّمثّلات الاجتماعيّة.

DIVORCE IN TRADITIONAL AND CONTEMPORARY TUNISIAN POPULAR CULTURAL EXPRESSIONS

* Abdelkarim Brahmi [1]
[1] Department of Sociology- Higher Institute of Applied Studies in the Humanities Gafsa, University of Gafsa-Tunisia

Abstract

This research examines the manifestations of social representations of divorce amongst the Tunisian populace, which can be divided into traditional and emerging representations. Our aim is to analyse the social, economic, cultural and political contexts that explain these shifts and to seek to understand them.

We have arrived at a set of findings. Firstly, traditional social perceptions centre on viewing divorce as a practice rejected by the majority of the Tunisian populace, regarding it as a family failure and a source of shame for women, which makes divorce an exceptional occurrence. Secondly, current social perceptions of divorce focus on it being an acceptable option for the majority of the Tunisian populace, viewing it as an

*عناوين البريد الإلكتروني delkarimbrahmi994@yahoo.com تاريخ استلام البحث 20 مايو2025 استلام رد المحكمين 29 يونيو2025 تم قبوله 30 نوفمبر 2025 تاريخ النشر 8 نوفمبر 2026

exercise of personal freedom and a new beginning in life; consequently, society's acceptance of divorce has increased, and it has even become desirable among women. This reveals the prevalence of divorce in Tunisian society. The third factor is the diversity of the social, economic, cultural and political contexts that underpin these perceptions: contexts that can be summarised in several points, the most prominent of which is the pivotal role of the extended family and the patriarchal system in traditional Tunisian society. Next is the rise of individualism in contemporary Tunisian society and the decline of the extended family's role in the context of liberalising transformations. Thirdly, there is the growing independence of Tunisian women and the resulting shift in gender roles.

.Keywords: Divorce; women; Tunisia; cultural expressions; social perceptions**.**

المقدّمة

يهتمّ هذا البحث بدراسة تجليّات تمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق من خلال مضمون التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة التّقليديّة والمستجدّة، وتحليل السّياقات التي تبرّرها، وهي سياقات متنوّعة ومتداخلة، منها الاجتماعي والاقتصادي والسّياسي والتّشريعي والثّقافي. وللإحاطة بهذه التّمثّلات والإلمام بها، اخترنا دراسة عيّنة واحدة من كلّ صنف من التّعبيرات الثّقافيّة التّونسيّة، بمعنى عيّنة من التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة التّقليديّة، وهي الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة، وعيّنة من التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة المستجدّة التي تنتمي إلى الثّقافة الشّعبيّة الرّقميّة، وهي بعض المواقع الإلكترونيّة والصّفحات الفايسبوكيّة الجماعيّة والخاصّة. واهتمام البحث بظاهرة الطّلاق في كلّ من التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة التّقليديّة والمستجدّة، والسّياقات التي تُبرّره، راجع بالأساس إلى الرّغبة في التّعرّف على تحوّلات طبيعة تمثّلات الفئات الشّعبيّة للطّلاق في تونس، والتّحوّلات العامّة للسّياقات الموصولة به.

– أهمّيّة البحث

تكمن أهميّة هذا البحث في اهتمامه بموضوع الطّلاق في تونس، حيث يُعدّ أحد أهمّ المواضيع الرّاهنة، لشموله أعدادا هامّة من العائلات التّونسيّة خاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار تزايد حالات الطّلاق، ولخطورة تبعاته على المجتمع وتحديدا على الزّوجين والأبناء صغار السّن، ولما تثيره حاليّا مسألة النّفقة من جدل واسع على شبكات التّواصل الاجتماعيّ، خاصّة وأنّ القانون التّونسيّ يعاقب بالسّجن كلّ مطلّق يعجز عن تسديد النّفقة. وتتجلّى أهمّية البحث كذلك في اختيارنا لدراسة التّمثّلات الاجتماعيّة للطّلاق من مضمون عيّنتين من أهمّ التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة التّونسيّة التّقليديّة والمستجدّة، وأكثرها تداولا وانتشارا في الأوساط الشّعبيّة التّونسيّة، وهي الأمثال الشّعبيّة، والمواقع الإلكترونيّة وخاصّة الصّفحات الفايسبوكيّة الجماعيّة والخاصّة. فضلا عن ذلك فإنّ البحث في تمثّلات الفئات الاجتماعيّة الشّعبيّة للطّلاق، وتحديدا منها التّمثّلات الرّاهنة وهي تمثّلات فئة الشّباب وتفكيكها والتّعرّف إلى رؤاهم وتصّوراتهم للطّلاق، يمكن أن يسهم في تصوّر مقترحات حلول ملائمة لهذه الظّاهرة التي أرّقت المجتمع التّونسيّ.

1 – الإطار المنهجيّ والنّظريّ للبحث

1– 1– الإشكاليّة والأهداف

– الإشكاليّة

إنّ تزايد نسبة الطّلاق في المجتمع التّونسي، وخطورة التّبعات التي يمكن أن تنجرّ عنه، وأهمّها التّفكك الأسريّ، والاهتمام المتزايد به من قبل وسائل الإعلام التّونسيّة وخاصّة من قبل شبكات التّواصل الاجتماعي، هو ما دعانا إلى الاهتمام بهذا الموضوع. ووجّهنا نظرنا إلى موضوع الطّلاق من زاوية التّمثّلات الاجتماعيّة، باعتبارها من أهمّ الزّوايا التي تمكّننا من

التّعرّف على تصّورات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة ورؤاهم ووجهات نظرهم في موضوع الطّلاق الذي يهمّ أغلب الأفراد والعائلات. هذه المعطيات الأساسيّة ترتكز عليها البحوث التي تعتمد المقاربة الإتنوغرافيّة النّقديّة التي سنستند إليها في هذا البحث. كما أنّ الاهتمام بالتّمثّلات الاجتماعيّة التّقليديّة والرّاهنة للطّلاق من خلال مضمون تعبيرتين ثقافيّتين شعبيّتين واحدة تقليديّة وأخرى مستجدّة، يهدف إلى الاطّلاع على التّحوّلات التي عرفتها التّمثّلات، والتّحوّلات في السّياقات التي تفسّرها. وحتّى يتمكّن القارئ من تكوين نظرة شاملة حول هذا الموضوع، اخترنا أن تتكوّن الإشكاليّة الإجرائيّة التي سنبحث فيها من التّساؤلات الآتية:

– ما هي تجليّات التّمثّلات الاجتماعيّة للفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق المضمّنة خاصّة في محتوى التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة التّقليديّة والمستجدّة، وتحديدا في مضمون كلّ من الأمثال الشّعبية، ومضمون بعض المواقع الإلكترونيّة والصّفحات الفايسبوكيّة؟

– وفيم تتمثّل السّياقات العامّة التي تفسّر مضمون هذه التّمثّلات الاجتماعيّة التقليديّة والمستجدّة للطّلاق؟

– **الأهداف**

يهدف هذا العمل إلى البحث في نقطتين أساسيّتين:

– **الأولى،** تحليل مضمون التّمثّلات الاجتماعيّة للفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق الواردة في التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة التّونسيّة التّقليديّة والمستجدّة، وتحديدا التّمثّلات الاجتماعيّة التّقليديّة الواردة في الأمثال الشّعبيّة، والتّمثّلات الاجتماعيّة الرّاهنة الواردة في بعض المواقع الإلكترونيّة والصّفحات الفايسبوكيّة الجماعيّة والخاصّة. والغاية من اختيارنا لتعبيرة ثقافيّة شعبيّة تقليديّة وأخرى مستجدّة، هي التعرّف على التّحوّلات في التّمثّلات الاجتماعيّة للطّلاق من مجموعة رافضة للطّلاق ومستهجنة له ومعتبرة إيّاه وصما للمرأة، إلى تمثّلات اجتماعيّة راهنة قابلة للطّلاق ومعتبرة إياه ممارسة للحرّيّة الفرديّة، وفرصة لانطلاقة جديدة في الحياة.

– **والثّانية،** تحليل مختلف السّياقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والتّشريعيّة والثّقافيّة التي تُبرّر هذه التّحوّلات في التّمثّلات الاجتماعيّة للطّلاق بناء على آراء أفراد مجتمع الدّراسة وتصوّراتهم. سياقات تلخّص الدّور الاستراتيجيّ للهياكل الاجتماعيّة التّقليديّة وأهمّها الأسرة الممتدّة في الحيلولة دون حدوث الطّلاق في المجتمع التّونسيّ التّقليديّ، وتصاعد النّزعة الفردانيّة في المجتمع التّونسيّ الرّاهن، التي قضت على دور الأسرة الممتدّة، وما آلت إليه من تزايد ملحوظ في نسبة الطّلاق، وتنامي النّزعة الاستقلاليّة للمرأة التّونسيّة المسؤولة عن تزايد حالات الطّلاق، وتحديدا تزايد نسب طّلاق الإنشاء بطلب من الزّوجة.

1-2- المنهج

استندنا في إنجاز هذا البحث الأنتروبولوجيّ المتعلّق بالتّحوّلات في تمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق، الواردة في التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة التّقليديّة والمستجدّة، والسّياقات التي تبرّر هذه التّحوّلات إلى المقاربة الإتنوغرافيّة النّقديّة. واعتمدنا عدّة مناهج كيفيّة، منها منهج تحليل المضمون، المنهج الإتنوغرافيّ، المنهج التّاريخيّ.

– **منهج تحليل المضمون** الذي وظّف في تحليل مضمون الأمثال الشّعبيّة والمواقع الإلكترونيّة والصّفحات الفايسبوكيّة التي تمّ اختيارها بعناية كعيّنات لتمثّل مجتمع الدّراسة، ولتعبّر بوضوح عن طبيعة تمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة. فمضمون الأمثال الشّعبيّة يعبّر بوضوح عن تمثّلات الفئات الشّعبيّة في المجتمع التّقليديّ التي تواصلت إلى بدايات سبعينات القرن

العشرين. أمّا مضمون منشورات الموقع الإلكترونيّ والصّفحات الفايسبوكيّة، فيعبّر بوضوح عن التّمثّلات الرّاهنة للطّلاق المتداولة في الأوساط الشّعبيّة التونسيّة وتحديدا في الأوساط الشّبابيّة.

– **المنهج الإتنوغرافيّ:** اعتمد في البحث في السّياقات العامّة التي تفسّر طبيعة التّمثّلات الاجتماعيّة التّقليديّة والرّاهنة للطّلاق، التّمثّلات التّقليديّة بالاستناد إلى آراء كبار السّنّ من الرّجال والنّساء ومواقفهم من ظاهرة الطّلاق، والتّمثّلات الرّاهنة بالاستناد إلى أراء الشّباب من الذّكور والإناث وتصّوراتهم حول الموضوع. ويمكّن المنهج الإتنوغرافيّ من دراسة الظّاهرة في إطارها الطّبيعيّ، لذلك يحظى بالكثير من المصداقيّة. ويهدف في هذا البحث إلى استكشاف ظاهرة الطّلاق ووصفها وفهمها وتأويلها، بناء على آراء أفراد مجتمع الدّراسة ومواقفهم.

– **المنهج التّاريخيّ:** اعتمدناه في دراسة التّمثّلات التّقليديّة للطّلاق وفي ربطها بواقعها أو سياقاتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والتّشريعيّة والثّقافيّة التي تجري فيه، التي تمّت العودة بها إلى خمسينات وستّينات القرن العشرين، أي إلى استقلال البلاد وبدايات الدّولة الوطنيّة وما رافق ذلك من تحديث للمجتمع، وإصدار العديد من التّشريعات الجديدة، واتّباع تجارب تنمويّة متنوّعة. وتكمن أهمّية المنهج التّاريخيّ في كونه المنهج الوحيد الذي يُمكّن من تتبّع التّحوّلات التي تطرأ على الظّواهر الاجتماعيّة أو الثّقافيّة موضوع الدّراسة في علاقة بمختلف الظّروف المحيطة بها، وهي في بحثنا التّمثّلات الاجتماعيّة للطّلاق. فالتّعرّف إلى التّمثّلات الاجتماعيّة التّقليديّة للطّلاق تستوجب منّا النّبش في التّراث الشّفويّ، والاطّلاع على جانب من الذّاكرة الجماعيّة للتّونسيّين.

واعتمدنا في **تقنيات جمع البيانات** على تقنية المقابلات، وتحديدا على نوعين: المقابلات الإتنوغرافيّة، والمقابلات البيوغرافيّة سواء منها مقابلات السّيرة الذّاتيّة أو مقابلات السّيرة الغيريّة، وفضّلنا المقابلات غير الموجّهة ونصف الموجّهة. وقد مكّنتنا المقابلات الإتنوغرافيّة من جمع الكثير من البيانات التي كشفت آراء المستجوبين ومواقفهم من ظاهرة الطّلاق والسّياقات التي تفسّرها في السّابق أو في أيّامنا الرّاهنة، أمّا المقابلات البيوغرافية فقد مكّنتنا من الاطّلاع على العديد من التّجارب الذّاتيّة أو تجارب غيريّة من أصدقاء وأقارب المستجوبين.

وتفضل الإشارة في هذا السّياق إلى اعتمادنا في إنجاز المقابلات على إجراءات التّقييم السّريعة ((rapid assessement procures) (RAP) المتمثّلة في إجراء مقابلات في الأحياء الشّعبيّة في العديد من المدن التّونسيّة، منها مدن تونس الكبرى ومدينة سوسة ومدينة صفاقس ومدينة سيدي بوزيد والقصرين وباجة وقفصة وقابس. وحرصنا في هذا التّوزيع الجغرافيّ على أن تكون الغلبة للمدن الكبرى مع اختيار مدينة أو أكثر لكلّ إقليم من الأقاليم السّتّة. وتهدف إجراءات التّقييم السّريعة إلى تقييم الظّواهر المدروسة في فترة لا تتعدّى بضعة أشهر أو أسابيع. وتتلاءم هذه التّقنية كثيرا مع البحوث الأنتروبولوجيّة المعاصرة.

أمّا **مجتمع الدّراسة**، فيتكوّن في الجزء الأول من البحث، من مجموعة من الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة، ومن بعض المواقع الإلكترونيّة والعديد من الصّفحات الفايسبوكيّة الجماعيّة والخاصّة التي تضمّنت مواقف الفئات الشّعبيّة التّونسيّة وتصوّراتهم لظاهرة الطّلاق. أمّا في الجزء الثّاني من البحث، فتكوّن مجتمع الدّراسة من تونسيّين ينتمون جغرافيّا إلى العديد من الولايات/ المحافظات التّونسيّة، واجتماعيّا إلى الفئات الشّعبيّة، من الشّباب ومن كبار السّن، وجندرياً إلى الرّجال والنّساء. وكلّ هذا يمثّل مدوّنة البحث وعيّنته.

- **الجدول عدد 1: مدوّنة الأمثال الشّعبيّة:**

1 - أمثال شعبيّة تعتبر الطّلاق كارثة اجتماعيّة	**2- أمثال شعبيّة تعتبر الطّلاق وصما للمرأة**
- "الطّلاقْ ينشقْ منه باب العرشْ"	-"المطلْقة لا سترْ لا حرمة"
- "الطّلاقْ يهزْ الدّارْ".	- "المطلْقة ما تعلَى في مقامْ"

3- أمثال شعبيّة تستهجن الزّواج من المطلّقة

- "الهجّالة راجلها ماتْ والمطلْقة لواه؟"
- "الهجّالة هجّالة لو كان تكون حلقة دار بوها ذهبْ"
- "لا تأخذْ الهجّالة ولو يكونْ خدها مشمومْ"
- "شرطْ العازبْ على الهجّالة ولّي صبيّة ونوخذكْ"

- **الجدول عدد 2: مدوّنة المواقع الإلكترونيّة والصّفحات الفايسبوكيّة الجماعيّة والخاصّة.**

الموقع الإلكتروني / أو الصفحة الفايسبوكيّة	**الرّابط الإلكترونيّ**
موقع طلاق	https://tala9.com/
صفحة استشارات قانونيّة في قضايا النّفقة والطّلاق	https://www.facebook.com/groups/542890523996919/
صفحة الجمعيّة التّونسيّة للنّساء الدّيمقراطيّات	https://www.facebook.com/femmesdemocrates?
صفحة بثينة قويعة (صفحة فايسبوكيّة خاصّة)	https://www.facebook.com/boutheina.gouia
خولة حامد (صفحة فايسبوكيّة خاصّة)	https://www.facebook.com/khaoulahamed13?

أمّا في الجزء الثّاني من البحث، فقد استندنا إلى عيّنة من المستجوبين عددهم حوالي خمسين مستجوبًا، وأنجزنا حوالي نصف المقابلات مع مستجوبين بصفة مباشرة، والنّصف الثّاني مع مستجوبين بصفة غير مباشرة اعتمدنا فيها المكالمات الهاتفيّة والتّواصل عبر شبكات التّواصل الاجتماعي، وتحديدا عبر الميسنجر والواتساب. وحتّى تكون العيّنة ممثّلة لمجتمع الدّراسة أفضل تمثيل، اعتنينا بالفئات الشّعبيّة، وحرصنا على الأخذ بعين الاعتبار توفّر عديد المتغيّرات في العيّنة منها الجنس (رجال، نساء)، والعمر (كبار السّن، الشّباب)، والمستوى التّعليميّ (مستويات مختلفة)، والوسط الجغرافيّ (الرّيف، المدينة)، والجهة (انتماء المستجوبين إلى مختلف مدن وأرياف البلاد).

1-3- الإطار النّظريّ

يشمل الإطار النّظريّ شرحا للمقاربة الإتنوغرافيّة النّقديّة التي اعتمدناها في هذا البحث، وتوضيحا للمفاهيم الكبرى التي اشتغلنا عليها.

- المقاربة الإتنوغرافيّة النّقديّة

عوّلنا في إنجاز هذا البحث المتعلّق بتمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق المضمّنة في التّعبيرات الثّقافيّة التّقليديّة والمستجدّة، ومختلف السّياقات التي تفسّره، على مقاربة إتنوغرافيّة نقديّة، وهي إحدى المقاربات الأنتروبولوجيّة التي تتماشى مع البحث في قضايا الفئات الاجتماعيّة الشّعبيّة. وتستند هذه المقاربة إلى تحليل مضمون الأمثال الشّعبيّة الواردة في المدوّنة، ومضمون الموقع الإلكترونيّ: طلاق ومنشورات بعض الصّفحات الفايسبوكيّة جماعيّة وخاصّة، الواردة في المدوّنة، وتحليل البيانات الكيفيّة التي جمعناها من المقابلات لفهم السّياقات المختلفة التي تُفسّر طبيعة هذه التّمثّلات وتحوّلاتها.

وتُعدّ الاتنوغرافيا النّقديّة آداة بحثيّة رئيسيّة في دراسة الظّواهر الاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة، لأنّها تمكّن الباحث من تقديم وصف مكثّف لها وتحليلها في سياقاتها المختلفة (Geertz, 1973, pp. 3–30)، كما تساعد في فهم المعاني التي ينسبها الفاعلون الاجتماعيّون إلى تجاربهم وممارساتهم بما في ذلك ظاهرة الطّلاق محور اهتمام هذه الدّراسة. وللاتنوغرافيا النّقديّة دور نقديّ مهمّ يتمثّل في تفكيك البُنى الاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة، ومحاولة تغييرها(Madison, 2011, pp. 1–16).

وتهتمّ الإتنوغرافيا النّقديّة بدراسة الفئات الاجتماعيّة الشّعبيّة التي نروم بدورنا دراستها في هذا البحث. فما يعنينا في بحثنا هو تمثّلات الفئات الشّعبيّة من المجتمع التّونسيّ، لذلك كان اختيارنا لتعبيرات ثقافيّة شعبيّة تهمّ أغلبيّة الفئات الشّعبيّة، وهي الأمثال الشّعبيّة كتعبيرة ثقافيّة شعبيّة تقليديّة، وبعض المواقع الإلكترونيّة وخاصة الصّفحات الفايسبوكيّة كتعبيرة ثقافيّة شعبيّة مستجدّة (وهي تعبيرة ثقافيّة شعبيّة رقميّة)، باعتبار أنّ الفايسبوك يعتبر من أكثر شبكات التّواصل الاجتماعيّ المستعملة من قبل الفئات الشّعبيّة إذا قارنّاها بشبكات التّواصل الاجتماعيّ الأخرى مثل أنستغرام أو تيك توك أو تويتر أو اليوتيوب.

وينبني هذا التّمشّي المنهجيّ النّظريّ على مرحلتين، أمّا الأولى فقد تجسّدت في تحليل مضمون بعض الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة، ومضمون منشورات موقع الطّلاق الإلكترونيّ وبعض الصّفحات الفايسبوكيّة التي اهتمّت بتمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق. وهو ما مكّننا من بناء فئتي تحليل لطبيعة تمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق: وهي التمثّلات التقليديّة (الطّلاق ممارسة اجتماعيّة مرفوضة)، والتّمثّلات الرّاهنة (الطّلاق خيارا مقبولا ومشروعا). وأمّا الثّانية، فتمثّلت في إنجاز تحقيقات ميدانيّة حرصنا فيها على تنويع العيّنات واعتماد تقنية المقابلات الإتنوغرافيّة والبيوغرافيّة باعتبارهما أهمّ أنواع المقابلات التي تتماشى مع نوعيّة هذا البحث قصد جمع أكثر ما يمكن من البيانات (Murchinson, 2010, p. 162)، لتمكّننا من فهم السّياقات التي تُفسّر طبيعة التّمثّلات الاجتماعيّة للطّلاق وتحوّلاتها العميقة. هذه السّياقات فرّعناها إلى ثلاث فئات تحليل وهي: دور العائلة الممتدّة والبنية الاجتماعيّة البطريركيّة في المجتمع التّقليديّ، وتصاعد الفردانيّة في المجتمع التّونسيّ الحديث، وتنامي النّزعة الاستقلاليّة للمرأة التّونسيّة.

- شبكة المفاهيم

تتكوّن شبكة المفاهيم التي اعتمدناها من عدّة مفاهيم منها الطّلاق، والتّمثّلات الاجتماعيّة، والوصم.

- الطّلاق

هو الافتراق والانقسام الذي يتمّ بين شخصين، وتحديدا بين الزّوج وزوجته. وللطّلاق مفاهيم مختلفة متعدّدة منها: الطّلاق وفقا للشّريعة الإسلاميّة، والطّلاق وفقا للقوانين الوضعيّة. ونظرا إلى تعدّد مفاهيم الطّلاق وكثرة أنواعه، فإنّنا سنهتمّ فقط بالطّلاق في البيئة الاجتماعيّة والتّشريعيّة التّونسيّة، خاصّة وأنّ جزءا مهمّا من تحليلنا للسّياقات التي تُفسّر طبيعة تمثّلات الفئات الشّعبيّة للطّلاق وتحوّلاتها تستند إلى أنواع الطّلاق وفقا للقانون التّونسيّ، وتحديدا وفقا لمجلّة الأحوال الشّخصيّة التي صدرت سنة 1956، وعرّفت الطّلاق بأنّه: "حلّ عقدة الزّواج" (الفصل 29 من مجلّة الأحوال الشّخصيّة)، و"لا يقع إلاّ لدى

المحكمة" (الفصل 30 من مجلة الأحوال الشّخصيّة)، ويُحكم بالطّلاق "بتراضي الزّوجين"، أو "بناء على طلب أحد الزّوجين بسبب ما حصل له من ضرر"، أو "بناء على رغبة الزّوج إنشاء الطّلاق، أو مطالبة الزّوجة به" (الفصل 31 من مجلّة الأحوال الشخصيّة). واستنادا إلى هذا الفصل الأخير، حدّدت المجلّة ثلاث صيغ إجرائيّة لمعالجة الطّلاق، وهي:

– الطّلاق بالاتّفاق أو بالتّراضي: ويشمل هذا النّوع من الطّلاق الأزواج الذين اتّفقوا على الانفصال. في هذه الحالة، لا يُطلب منهم تبرير قرارهم، وكلّ ما عليهم فعله هو تقديم مشروع اتّفاق إلى المحكمة، وبعد إقامة الصّلح بينهما (ثلاث مرّات متتالية إذا كان لهما أبناء)، يُسجّل مضمون الاتّفاق وبنوده، ثمّ تقضي المحكمة بالطلاق "بالتّراضي" بين الزّوجين (Ibdelli, 1989, p. 105).

– الطّلاق للضّرر: يحقّ لأحد الزّوجين طلب الطّلاق إذا اعتبر نفسه ضحيّة ضرر تسبّب فيه الطّرف الآخر، بشرط إثبات ذلك الضّرر. وتُعرّف الأضرار التي تتيح طلب الطّلاق في الفقه القضائيّ التّونسيّ بطريقة فضفاضة، منها: الإهانات، والعنف الجسديّ والخيانة الزّوجيّة، والعجز الجنسيّ، وامتناع الزّوج عن آداء واجباته الزّوجيّة، وهجر الزّوجة بيت الزّوجيّة، أو إخلال الزّوجة بواجباتها الزّوجيّة (Chérif, 2004, pp. 106–115)... وتُجري المحكمة الصّلح بين الزّوجين. وإذا استمرّ الإصرار على الانفصال وثبت حصول الأضرار، حكمت المحكمة بالطّلاق للضّرر، ليتحمّل المُضرّ التّعويض المادّي والمعنويّ (المحواشي، 2023، صفحة 55). وغالبا ما يصعب إثبات الضّرر لدى المحكمة، خاصّة إذا كان الضّرر معنويّا، وهو ما يفسّر استمرار إجراءات الطّلاق للضّرر لمدّة طويلة، ما يجعل المتضرّر في غالب الأحيان يتنازل عن حقوقه ويلتجئ إلى الطّلاق إنشاء. لذلك تتّسم نسبة الطّلاق للضّرر بتدنّيها مقارنة بالصّنفين الآخرين من الطّلاق.

– الطّلاق إنشاء: لا يُلزم القانون في حالة الطّلاق إنشاء الطّرف الطّالب للطّلاق بتقديم مبرّرات لطلبه. ويُشترط على طالب الطّلاق بهذه الطّريقة دفع تعويض مادّي ومعنويّ للطّرف المتضرّر (Bahloul, 2017, p. 309). (الغرامة والنّفقة على الزّوجة والأبناء، وتوفير السّكن، إذا كان الزّوج هو طالب الطّلاق، ودفع الغرامة وخسارة بعض الحقوق إذا كانت الزّوجة هي طالبة الطّلاق). وفي كلّ الأحوال تُجري المحكمة الصّلح بين الزّوجين ثلاث مرّات متباعدة، وإذا أصرّ طالب الطّلاق على متابعة الإجراءات القانونيّة تحكم له بالطّلاق إنشاء.

– التّمثّلات الاجتماعيّة

مفهوم أساسيّ في علم النّفس الاجتماعيّ، يستخدم لتحليل الطّريقة التي يبني بها الأفراد والمجتمعات فهمهم للواقع الاجتماعيّ، ويُوظّف لتفسير السّلوك الجماعيّ وتصوّرات الأفراد ورؤاهم تجاه الظّواهر المختلفة. والتّمثّلات الاجتماعيّة في الأصل نظريّة صاغها سارج موسكوفيتشي (Moscovici Serge) في كتابه: La psychanalyse, son image et son public. ويَعتبر موسكوفيتشي التّمثّلات الاجتماعيّة شكلا من المعرفة اليوميّة المشتركة بين عامّة النّاس، يُنتج اجتماعيًا ويُتداول داخل الجماعات، ويعمل على تفسير الواقع وتوجيه السّلوك. أمّا دونيز جودلات (Denise Jodelet) فترى أنّ التمثّلات الاجتماعيّة نظام من القيم والمفاهيم والممارسات، يُشكّل داخل المجتمع ليُمكّن أفراده من فهم واقعهم والتّفاعل معه (Jodelet D, 1989, p. 53). أمّا جون كلود أبريك (Jean–Claude Abric) فيذهب إلى أنّ التّمثّلات الاجتماعيّة مجموعة منظّمة من المعارف والتّصوّرات والمواقف التي تتعلّق بموضوع يُنتجه المجتمع، وتضمّ مختلف قيم النّظام الاجتماعيّ والإيديولوجيّ، وتاريخ الجماعة التي تتبنّاها وتعتبرها جزءا أساسيّا من رؤيتها للعالم، (Abric (J.–C.), 1994, pp. 11–36).

وتنطبق هذه الخصائص المتنوّعة على موضوع بحثنا المتعلّق بتمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق، التي تتلخّص في التّحوّل من تمثّلات تقليديّة رافضة لممارسة الطّلاق واستهجانه واعتباره وصمة للمرأة، إلى تمثّلات راهنة قابلة لممارسة الطّلاق، ومعتبرة إيّاه ممارسة للحرّية الشّخصيّة، وفرصة للتّحرّر من علاقة زوجيّة غير متكافئة، والانطلاق من جديد نحو تجربة حياتيّة أخرى.

- الوَصْمُ

الوصم أو الوصمة مفهوم سوسيولوجيّ ونفسيّ يشير إلى نزع القيمة الإنسانيّة عن فرد أو جماعة بسبب سمة أو سلوك يُنظر إليه على أنّه مخالف للمعايير المتّفق عليها من قبل جماعات تحتلّ قمّة الهرم الاجتماعيّ. ويُعدّ عالم الاجتماع إرفنغ غوفمان (Erving Goffman) أوّل من طوّر هذا المفهوم بشكل منهجيّ في كتابه الوصم: ملاحظات حول إدارة الهويّة المشوّهة"، الصادر سنة 1963، "Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity الذي عرّف فيه الوصمة بأنّها خاصّية تُنسب إلى فرد تجعل هويّته الاجتماعيّة معيبة، في نظر الآخرين، وتؤدّي إلى رفضه من قبل الجماعة التي ينتمي إليها أو على الأقلّ تحقيره، والحطّ من شأنه" (Goffman, 1963, p. 3). وأسهم كتاب "الوصمة" في تداول المصطلح في عديد الأبحاث والتّخصّصات المعرفيّة، وهو ما ترتّبت عنه بعض الاختلافات في المفهوم (لينك و فيلان، 2020، الصفحات 143-144).

ويُفرّع غوفمان الوصم، في كتابه الوصم إلى ثلاثة أنواع. وهي، الوصم الجسدي، مثل الاعاقات والتّشوّهات. والوصم الأخلاقي، يشمل الانحراف مثل الادمان والأمراض النفسية، والوصم الاجتماعي، من ذلك الانتماء إلى الأقليّات العرقيّة أو الدينية أو الثقافيّة. وبالنّسبة إلى موضوع بحثنا المتعلّق بتمثّلات الطّلاق وتحديدا التّمثّلات التقليديّة فينتمي إلى نوع الوصوم الأخلاقية التي تُنعت بها المرأة المطلّقة بما أنّها فشلت في المحافظة على العلاقة الزّواجيّة.

استنادا إلى المقاربة المنهجيّة المتّبعة في هذا البحث، وبالاعتماد على شبكة المفاهيم التي تمّ توضيحها، تمكّنا من تحليل مضمون بعض الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة، ومضمون منشورات الموقع الإلكترونيّ طلاق، وبعض الصّفحات الفايسبوكيّة الجماعيّة والخاصّة، التي كشفت لنا طبيعة تمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق وتحوّلاتها من تمثّلات تقليديّة إلى تمثّلات راهنة.

2 - تمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق

للتّعرف على تجليّات تمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق وتحوّلاتها، فرّعنا هذا الجزء من البحث إلى قسمين: قسم أوّل اهتمّ بالتمثّلات التّقليديّة، وقسم ثان اهتمّ بالتمثّلات الرّاهنة.

2 -1- التّمثّلات التّقليديّة: الطّلاق ممارسة اجتماعيّة مرفوضة

استقينا التّمثّلات الاجتماعيّة التّقليديّة للطّلاق التي تعتبره فعلا مستهجنا وممارسة اجتماعيّة مرفوضة، من مضمون عدّة أمثال شعبيّة، وجعلناها في مجموعتين أساسيّتين من التّمثّلات: المجموعة الأولى تعتبر الطّلاق كارثة اجتماعيّة تحلّ بالأسرة والمجتمع عامّة. ومجموعة ثانية تعتبر الطّلاق وصمة للمرأة المتزوّجة، ما يجعلها تحرص على تجنّبه بأيّ وسيلة كانت.

2-1-1- الطّلاق كارثة اجتماعيّة

كشف تحليل مضمون العديد من الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة المتعلّقة بالطّلاق بصفة مباشرة أو ضمنيّة، أنّ الطّلاق كارثة أسريّة واجتماعيّة، ما يجعل منه ممارسة مرفوضة ومستهجنة من قبل الأغلبيّة السّاحقة من المجتمع التّونسيّ، وتحديدا

الفئات الشّعبيّة المنتجة لهذه التّعبيرة الثّقافيّة. وقد عمدنا إلى اختيار الأمثال الشّعبيّة الآتية كعيّنة تعتبر الطّلاق كارثة أسريّة واجتماعيّة، وتستهجنه بصفة مباشرة.

– المثل الشّعبيّ الأوّل: "الطلاقْ ينشقْ منه باب العرشْ" (خريف، 2003، صفحة 42).

– المثل الشّعبيّ الثّاني: "الطلاقْ يهزْ الدّارْ" (ع. ع. مقابلة شخصيّة، 10 جويلية 2025).

تضمّنت هذه العيّنة من الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة إشارات مباشرة إلى رفض المجتمع التّقليديّ التّونسيّ، وتحديدا الفئات الشّعبيّة منه، الطّلاق، واستهجانه لما يمكن أن يتركه من نتائج كارثيّة.

يتميّز المثل الشّعبي الأوّل، "الطلاقْ ينشقْ منه باب العرشْ" بحمولته الدّينيّة، لاستناده إلى حديث نبويّ وإن كان ضعيفا أو موضوعا، وهو الآتي "الطّلاق يهتزّ له عرش الرّحمان". ويُصرّح بتمثّلات أغلب الفئات الشّعبيّة من المجتمع التّونسيّ التّقليديّ للطّلاق الذي تعتبره حدثا جللا يهدّد التّماسك الأسريّ، والنّظام الاجتماعيّ عامّة. وهو بذلك يجعل مؤسّسة الزّواج ركنا مقدّسا من النّظام الاجتماعيّ. ويكشف هذا المثل كارثيّة فعل الطّلاق الذي يُزعزع المقدّسات، وتحديدا العرش. ويُقيم المثل نوعا من العلاقة السّببيّة بين فعل الطّلاق وخلخلة النّظام الاجتماعيّ أو الكونيّ. ونتبيّن من مضمون هذا المثل تضخيما في خطورة فعل الطّلاق وفي النّتائج الكارثيّة التي قد تنجرّ عنه، بتصويره كفعل ينشقّ منه باب العرش العظيم، أي يضطرب له الكون كلّه. فالطّلاق وفقا لهذا المثل الشّعبيّ فعل مدمّر يهدّد البنية الاجتماعيّة المقدّسة. والغاية من هذا التّضخيم إقناع النّاس بضرورة تجنّب فعل الطّلاق وجعله حدثا استثنائيّا. وعليه ينهض هذا المثل الشّعبيّ بوظيفة ردعيّة لأنّه يزرع في الوعي الجمعيّ الشّعبيّ رهبة من الطّلاق، ويعتبره فشلا أخلاقيّا واجتماعيّا. ومضمون هذا المثل يجعل منه آليّة للضّبط الاجتماعيّ، لإعادة إنتاج القيم الثّقافيّة والاجتماعيّة التّقليديّة.

ويبدو أنّ الغاية من توظيف الخطاب الدّيني في هذ المثل الشّعبيّ، هي فرض ضوابط أخلاقيّة على مؤسّسة الزّواج، تُجنّب النّاس قدر الإمكان ارتكاب فعل الطّلاق، وتحافظ على استمراريّة العلاقات الزّوجيّة حتّى وإن كانت تعتريها جملة من الاضطرابات. وبهذه الطّريقة تعيد الثّقافة الشّعبيّة التّونسيّة التّقليديّة إنتاج قيم المحافظة.

أمّا المثل الشّعبيّ الثّاني المتمثّل في: "الطلاقْ يهزْ الدّارْ": فيتضمّن تمثّلا اجتماعيّا شعبيّا تقليديّا يرفض الطّلاق، ويولي أهمّية قصوى للرّوابط الزّوجيّة، وللاستقرار الأسريّ في المجتمع التّقليديّ التّونسيّ. والدّار في هذا المثل لا تعني المسكن فقط، وإنّما أيضا الرّوابط العائليّة والاستقرار الأسريّ عامّة. ويُعطي هذا المثل للطّلاق قيمة كبرى لأنّه يتسبّب في اضطراب التّوازن الاجتماعيّ والاقتصاديّ للجماعة المتمثّلة في الأسرة، وفي انهيار مؤسّسة الزّواج. ويؤكّد المثل أنّ التّداعيات السّلبية للطّلاق لا تهمّ فقط الزّوجين وإنّما كلّ الدّار، بمعنى كلّ أفراد الأسرة أي المحيط العائليّ بأكمله، والمقصود بذلك الأبناء وخاصّة منهم صغار السّنّ، باعتبار أنّهم من أهمّ ضحايا الطّلاق.

يكشف هذان المثلان اللّذان تضمّنا إشارة صريحة إلى نبذ الطّلاق بناء على انعكاساته الاجتماعيّة الكارثيّة، عن دور الثّقافة الشّعبيّة في تشكيل الضّمير الجمعيّ، من خلال إعطائها أهمّية قصوى للجماعة المتجسّدة في الأسرة ثم في المجتمع، وتهميش الأفعال الفرديّة. وتحذّر من مغبّة فعل الطّلاق، الذي تنظر إليه كفشل اجتماعيّ يهدّد النّظام الأخلاقيّ والأسرة والنّسق الاجتماعيّ عامّة، وليس كخيار ذاتيّ وحقّ فرديّ. وتولي عناية فائقة بمسائل الزّواج والطّلاق والأسرة، وتعتبرها رهانات كبرى في حياة الفرد والمجموعة. وتجعل من بقاء مؤسّسة الزّواج واستمراريّتها أكثر أهمّية من الحقوق الفرديّة والكرامة الإنسانيّة.

بالإضافة إلى الأمثال الشّعبيّة التي تطرّقت مباشرة إلى رفض الطّلاق واستهجانه نظرا لانعكاساته الكارثيّة على المجتمع، تضمّنت أمثال شعبيّة أخرى –وهي أكثر من حيث العدد– إشارات ضمنيّة إلى نبذ الطّلاق ورفضه. وهي أمثال شعبيّة تكشف عن الاستراتيجيّات التي يتّبعها كلّ من الأزواج والزّوجات في المجتمع التّونسيّ التّقليديّ لتجنّب الطّلاق الذي يعدّ وفقا لتصوّراتهم كارثة مدمّرة للأسرة والنّسق الاجتماعيّ عامّة. فاستراتيجيّة الأزواج تتلخّص في آليّتين: الأولى، اختيار الزّوجة المناسبة، وفقا لبعض المعايير المتعارف عليها اجتماعيّا، وأهمّها، النّسب أو الأصل، والسّمعة الطّيّبة، ومن الأمثال الشّعبيّة الدّالة على ذلك "ابْكي على السّاسْ"، و"خوذْ بنتْ الأصولْ لازمْ الزمانْ يطولْ"، وأخطبْ على وذنكْ وما تخطبشْ على عينكْ". أمّا الآليّة الثّانية فهي الحرص على إخضاع الزّوجة والسّيطرة عليها، وهو ما يُفصح عنه المثل الشّعبيّ الآتي "صبّحْ مراتكْ بعلقة ومسّيها بعلقة خيرْ من الطّلقة".

أمّا الاستراتيجيّات المُتّبعة من قبل الزّوجات، فيمكن نعتها باستراتيجيّات المقاومة – بما أنّ المرأة هي المستهدفة من الطّلاق بحكم طبيعة المجتمع البطريركيّ، والوصوم التي قد تلحقها من جرّاء الطّلاق – وتتجسّد في حرصها الشّديد على تجنّب الطّلاق، عبر اتّباعها في الغالب آليّات تتراوح بين الكيد، والصّبر والتّحمّل. ومن الأمثال الشعبيّة المتعلّقة بالكيد "الرّاجل خلّيه ديما كيما عبّود البسيسة منين يفضل قصّيه"، وتزداد قيمة آليّة الكيد إذا أخذنا بعين الاعتبار أمثالا شعبية أخرى منها على سبيل الذّكر، "الرّجالْ والزّمانْ ما فيهمشْ الأمانْ"، و"الرّاجل إذا كثرْ ماله دارو تصغارْ ومرتو تكبارْ". أمّا آليّة الصّبر والتحمّل فمن أكثر الأمثال الشعبية المتداولة عنها "اللّي صبرتْ دارها عمرتْ". وما يلفت الانتباه أنّ هذه الآليّات والمعايير ليست حكرا على المجتمع التّونسيّ التّقليديّ فقط، وإنّما تهمّ أيضا أغلب المجتمعات التّقليديّة المحافظة (Segalen, 2000, p. 117).

2-1-2- الطّلاق وصمة للمرأة

يبدو من خلال مضمون عديد الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة أنّ الطّلاق يُعدّ وصمة للمرأة المتزوّجة. وتتجلّى الوصوم المحمولة في الأمثال الشّعبيّة في كثرة النّعوت السّلبيّة والمهينة التي تُلحق بالمرأة المطلّقة. وتتفرّع الوصوم في الغالب إلى وصوم أخلاقيّة واجتماعيّة. وكلّها وصوم تحطّ من قيمة المطلّقة وتزدريها وتؤكّد دونيّتها. وإلى جانب هذه الأمثال التي تتضمّن وصوما صريحة ومباشرة للمطلّقة، توجد أمثال أخرى تستهجن الزّواج من المطلّقة، وهو ما يؤكّد ضمنيّا كون الطّلاق وصمة. وسنهتمّ بداية بالأمثال الشّعبيّة التي تضمّنت وصوما صريحة للمرأة المطلّقة تحتقرها وتؤكّد دونيّتها، ثمّ ننتقل إلى الأمثال الشّعبيّة التي تحذّر من الزّواج من المطلّقة، وهو ما يؤكّد الوصوم التي تلحق الزّوجات من الطّلاق.

تتميّز الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة التي تتضمّن وصوما أخلاقيّة واجتماعيّة صريحة تحتقر المطلّقة وتزدريها وتُكرّس دونيّتها، بقلّة عددها مقارنة بالأمثال الشّعبيّة التي تشير ضمنيّا إلى الوصوم، وأهمّها الأمثال الشّعبيّة التي تستهجن المطلّقة وترفض الزّواج منها. واكتفينا بتحليل مضمون بعض الأمثال الشّعبيّة منها على سبيل الذّكر:

– المثل الأوّل: "المطلْقة لا سترْ لا حرْمة" (ح. خ. مقابلة شخصيّة، 12 أوت 2025).

– المثل الثّاني: "المطلْقة ما تعلَى في مقامْ" (د.ح. مقابلة شخصيّة، 12 أوت 2025.).

يؤكّد المثل الشّعبيّ الأوّل "المطلْقة لا سترْ لا حرْمة"، افتقاد المرأة المطلّقة لكلّ من الحماية الاجتماعيّة، والاحترام والهيبة. ويربط المثل شرف المرأة بزواجها، ممّا يجعل من الطّلاق فعلا يوصمها أخلاقيّا واجتماعيّا. فافتقاد المرأة المتزوّجة لزوجها بعد طلاقها يُفقدها الإطار الذي كان يحميها، ما يجعلها عرضة للانتهاك الرّمزيّ والاجتماعيّ. فهذا المثل كبقيّة الأمثال التي تعيد إنتاج الهيمنة الذّكوريّة، ويُكرّس سلطة الزّوج، ويُقيّم المرأة ويحكم عليها من خلال طبيعة علاقتها بالرّجل. فالمطلّقة

بهذا المعنى تُنزع عنها كلّ أشكال الشّرعيّة الاجتماعيّة. وكأنّ حفاظها على كرامتها مشروط ببقائها داخل مؤسّسة الزّواج. ولذلك ينهض هذا المثل الشّعبيّ بدور مهمّ في التّنشئة الاجتماعيّة للبنت بصفة عامّة لما يمكن أن يكون له من دور ردعيّ وتوعويّ يساهم في تجنيب النّساء الطّلاق، حتّى في الظّروف المهينة للزّوجة، حتّى تحافظ على السّتر والشّرف.

أمّا المثل الشّعبيّ الثّاني، "المطلّقة ما تعلى في مقامْ"، فمفاده أنّ الوصمة التي تُلحق بالمرأة من جرّاء الطّلاق تمنعها من الارتقاء الاجتماعيّ، وتحرمها من أيّ مكانة اعتباريّة في المجتمع. وهو بذلك يشدّد على أنّ المرأة تستمدّ قيمتها الاعتباريّة من علاقتها بالرّجل في إطار مؤسّسة الزّواج. ويعتبر الطّلاق فشلا شخصيّا للمرأة مهما كانت أسبابه. ويُستخدم هذا المثل كآداة لضبط سلوك المرأة، ويضطرّها لقبول علاقات زواج غير متكافئة، أو فيها الكثير من العنف خشية الوصم الذي يمكن أن يلحقها. فالمقام العالي أو المكانة الاجتماعيّة المرموقة تُمنح للمرأة التي لم تخرج عن النّموذج الاجتماعيّ الأمثل الذي وضعه المجتمع الذّكوريّ، وهي المرأة المطيعة القادرة على تحمّل إساءة زوجها. أمّا الطّلاق فيحطّ من قيمتها ويفقدها مكانتها الاجتماعيّة. وبيّن المثل الدّور الحاسم للثّقافة الشّعبية في تثبيت التّراتبيّة الجندريّة، وفي تقييم الفرد على أساس وضعه العائليّ الاجتماعيّ، وليس على أساس وضعه الفرديّ الذّاتيّ.

وتؤكّد هذه الأمثال الشّعبيّة هشاشة موقع المرأة/ الزّوجة في المجتمع في غياب الرّجل الزّوج، ويرسّخ قيم تبعيّة الزّوجة للزّوج، والحطّ من شأن المرأة خارج مؤسسة الزّواج. وينفي حقّ المطلّقة أو الأرملة في إعادة بناء حياتها بعد فقدان زوجها. وما يلفت الانتباه في هذا السّياق أنّ الوصم لم يقف عند النّساء المطلّقات أو الأرامل، وإنّما تجاوزهنّ ليشمل أبناءهنّ، وهو ما يكشف عنه هذا المثل الشّعبيّ: "أولاد الهجاجلْ[1] قليلْ منهمْ، اللّي يجي راجلْ" (خريف، 2003، صفحة 25). ومعناه أنّ القليل النّادر من أبناء الأرامل والمطلّقات يمكن أن ينشأ كرجل وفقا للمعايير الاجتماعيّة التّقليديّة. ويتضمّن مضمون المثل شكوكا في قدرة النّساء المطلّقات والأرامل على تربية أبنائهن، وخاصّة تعليمهم مبادئ الرّجولة وقيمها التي تنتقل وفقا لمحتوى هذا المثل من الأب إلى الابن. فالسّلطة الأبويّة الذّكوريّة وفقا لهذا المثل الشّعبيّ ضروريّة لتنشئة الرّجال بالمفهوم الاجتماعيّ التّقليديّ، تنشئة تستند إلى القوّة والانضباط والشّجاعة والاستقامة والشّهامة. ويرسّخ هذا المثل صورا نمطيّة سلبيّة للنّساء المطلّقات أو الأرامل العاجزات عن تربية أبنائهن وتنشئتهم تنشئة اجتماعيّة سليمة، وهو ما يمثّل خطرا يهدّد انتظام النّسق الاجتماعيّ عامة.

أمّا الأمثال الشّعبيّة التي تستهجن الزّواج من المطلّقة وتحذّر منه، فتتّسم بكثرة عددها، وكلّها تؤكّد الوصوم الاجتماعيّة وخاصّة الأخلاقيّة التي تمسّ من شرف المرأة المطلّقة وعرضها. ويكشف استهجان الزّواج من المطلّقة موقفا بطريركيّا ذكوريّا يحمّل مسؤولية فشل الزّواج إلى الزّوجة. وفشل الزّوجة في الحفاظ على العلاقة الزّوجيّة، يعني أنّها غير مؤهّلة للزّواج ثانية، وهو ما تؤكّده العديد من الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة منها:

- المثل الشّعبيّ الأوّل: "الهجّالة راجلها ماتْ والمطلّقة لواه"؟ (الوسلاتي، 2020، صفحة 88).
- المثل الشّعبيّ الثّاني: "الهجّالة هجّالة لو كان تكون حلقة دار بوها ذهبْ" (المطوي و الحناشي، 2004، صفحة 56).
- المثل الشّعبيّ الثّالث: "لا تأخذ الهجّالة ولو يكون خدها مشموم" (بن سليمان، 2018، صفحة 56).

[1] - لئن ميّزت بعض الأمثال التّونسيّة بين "الهجّالة" والمطلّقة، معتبرة الهجّالة الأرملة التي توفّي زوجها، فإنّ عديد الأمثال الشّعبيّة الأخرى جمعت بينهما، وهو ما نجد له صدى في عديد من كتب الأمثال الشّعبيّة منها على سبيل الذّكر، كتاب الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة والحياة الاجتماعيّة لمحمّد العروسي المطوي ومحمّد الجمّوسي الحنّاشي، وتحديدا في ص56، حيث ذكرا أنّ "الهجوليّة" تشمل حالة المطلّقة والأرملة. وكتاب الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة لمحيّ الدّين خريّف وتحديدا في ص25، أين أشار إلى أنّ الهجّالة تعني كذلك المطلّقة. ولئن كان البعض من المجتمع التّونسيّ يميّز بين المطلّقة و"الهجّالة" (الأرملة)، فإنّ مجتمعات أغلب بلدان المغرب تجمع بين المطلّقة والأرملة في لفظ "الهجّالة".

– المثل الشّعبيّ الرّابع: "شرْط العازبْ على الهجّالة ولّي صبيّة ونوخذكْ" (خريف، 2003، صفحة 42).

كلّ هذه الأمثال الشّعبيّة ترفض الزّواج من المطلّقة أو الأرملة. فالمثل الأوّل يُميّز بين "الهجّالة" الأرملة والمطلّقة، ويجعل الأرملة في وضع أفضل من المطلّقة، فالأرملة توفّي زوجها، بمعنى أنّها ليست مسؤولة عن الفراق، وإنّما فقدت زوجها قسرا بالموت، وعليه يمكن أن تتزوّج ثانيّة. أمّا المطلّقة فلا يحقّ لها الزّواج ثانية. وهو ما نتبيّنه من طبيعة الاستفهام المضمّن في المثل "المطلْقه لواه؟"، ومعناه لماذا الزّواج من المطلّقة؟، وهو ما يشي بصعوبة تبرير الزّواج من المطلّقة، لأنّ المثل الشّعبيّ يُحمّل ضمنيّا مسؤوليّة الطّلاق وفشل العلاقة الزّوجيّة التي تبدو في الثّقافة الشّعبيّة التّقليديّة وكأنّها مقدّسة إلى المرأة. وبما أنّها لم تحافظ على زواجها الأوّل، فلا شيء يمنعها من أن تُطلّق مرّات أخرى. وبناء على هذا التّحليل تمثّل المطلقة تهديدا للنّظام الأبويّ لعدم انضباطها بمعايير المجتمع وأعرافه المتداولة.

أمّا المثلين الثّاني والثّالث فيهتمّان بالمرأة "الهجّالة"، أي الأرملة أو المطلّقة، ويشدّدان على استهجان الزّواج منهما، حتّى وإن كانتا تنتميان إلى العائلات الميسورة، "لو كان تكون حلقة دارْ بوها ذهبْ"، أو كانتا شابّتين وجميلتين، وهو ما يُفصح عنه المثل الرّابع: "ولو يكون خدّها مشمومْ"، ومعناها اللّون الورديّ لخدّيها، وهو ما يدلّ على الجمال ونظارة الشّباب.

أمّا المثل الرّابع والأخير: "شرطْ العازبْ على الهجّالة ولّي صبيّة ونوخذكْ"، فيتضمّن سخرية من المطلّقة والأرملة، ويُؤكّد عدم أحقيّتهما في الزّواج، وتحديدا الزّواج من رجل عازب، بمعنى لم يتزوّج سابقا، إلا إذا رجعت صبيّة، بكرا، وهو أمر لم يكن ممكنا في المجتمعات التّقليديّة. وإن لم يمنع المثل زواج المرأة المطلّقة أو الأرملة برجل مطلّق أو أرمل، إلاّ أنّه في الواقع وغالبا ما يرفض الرّجال المطلّقون والأرامل الزّواج من المطلّقات والأرامل (م. م. مقابلة شخصيّة، 1 أوت 2025)، وهو ما يكشف الوضعيّة الاجتماعيّة الدّونيّة للمرأة، التي تزداد دونيّة عندما ينضاف متغير الحالة الاجتماعيّة/ المدنيّة إلى متغيّر الجنس.

2 –2– التّمثّلات الرّاهنة: الطّلاق خيارا مشروعا ومقبولا

بما أنّ التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة المستجدّة متنوّعة ولا يمكن الإلمام بها في مقال واحد، فإنّنا قد اخترنا الاهتمام بمحتوى بعض المواقع الإلكترونيّة أو صفحات الفايسبوك سواء كانت صفحات تضمّ مجموعات أو صفحات جمعيّات أو منظّمات اجتماعيّة وحقوقيّة أو صفحات خاصّة. واختيارنا لشبكة الفايسبوك عائد لكونها الشّبكة الأكثر استخداما في الأوساط الشّعبيّة. ومن خلال الصّفحات التي اتّخذناها كعيّنات لدراستها، بدا لنا أنّ أهمّ التّمثّلات الاجتماعيّة الرّاهنة للطّلاق لأغلب الفئات الشّعبيّة التّونسيّة تتلخّص في كونه أصبح خيارا مقبولا ومشروعا، وقد يكون مرغوبا من أحد الطّرفين أو من كليهما. وتتفرّع هذه التّمثّلات إلى فرعين:

– الأوّل: الطّلاق تجربة ذاتيّة وممارسة لحريّة شخصيّة.

– الثّاني: الطّلاق تحرّر من قيود الحياة الزّوجيّة وانطلاقة جديدة في الحياة.

2–2–1– الطّلاق تجربة ذاتيّة وممارسة لحرّيّة شخصيّة

تبيّنا من محتوى بعض المواقع الإلكترونيّة، ومن مضمون منشورات بعض الصّفحات الفايسبوكيّة من تدوينات مكتوبة وصور وفيديوهات وتعاليق موصولة بها، أنّ أغلبيّة المتزوّجين سواء من الرّجال أو من النّساء يعتبرون الطّلاق خيارا مقبولا ومشروعا، وهو ممارسة لحريّة شخصيّة، وحقّ فرديّ، ما يجعل منه تجربة ذاتيّة. وبناء على هذه التّمثّلات لا شيء يمنع أيّا من الزّوجين من طلب الطّلاق وإنهاء العلاقة الزّوجيّة كلّما رأى أنّه في حاجة إلى ذلك.

– **موقع طلاق:** يعتبر الموقع الإلكترونيّ طلاق (Tala9.com, 2022)، الذي أُحدث سنة 2022، من أهمّ المواقع والمنصّات الإلكترونيّة التّونسيّة التي اهتمّت بقضايا الطّلاق في تونس. وللموقع صفحة رسميّة على الفايسبوك باسم طلاق «Tala9». ويتمثّل نشاطه في تقديم الدّعم لمن يرغب من الأزواج في الطّلاق من خلال توفير العديد من الخدمات منها: الاستشارات القانونيّة والنّفسيّة، وإعداد الوثائق القانونيّة اللاّزمة، وتنظيم المواعيد القضائيّة ومتابعة الملفّات في المحاكم.

وللتّرويج لخدماته نشر الموقع في أكتوبر 2022 لافتات إشهاريّة في العديد من شوارع تونس العاصمة تضمّنت شعارات أهمّها: "طلاقْ، القرار قراركْ وأحنا علينا الإجراءات"، وعنوان الموقع www.tala9.com. إلاّ أنّ هذه اللاّفتات الإعلانيّة أثارت جدلا واسعا في الرّأي العام التّونسيّ حول دور المنصّات الرّقميّة في التّأثير في العلاقات الأسريّة، وتحديدا في الأوساط القانونيّة والإعلاميّة، ومنظّمات المجتمع المدنيّ، وأُعتبرت حملة تُشجّع على الطّلاق، وتُطبّع معه، وهو ما دفع عمادة المحامين التّونسيّين إلى التّحرك قانونيّا ضدّ القائمين على هذا الموقع، واعتبرت نشاطه تجاوزا قانونيّا، ويمسّ بحقوق المواطنين. وهو ما أدّى إلى غلقه في أكتوبر 2022.

نتبيّن من خلال الجدل الواسع الذي أحدثه نشاط هذه المنصّة الإلكترونيّة، ومن مضمون الشّعارات التّرويجيّة التي طرحتها في اللاّفتات الإعلانيّة في شوارع تونس العاصمة، "طلاق، القرار قراركْ وأحنا علينا الإجراءاتْ"، وعلى صفحتها على فيسبوك "طلاقْ تدعمك وتدعم قراركْ"، أنّ الطّلاق في تمثّلات أغلب الفئات الشّعبيّة في المجتمع التّونسيّ الرّاهن أصبح من القضايا الشّخصيّة التي يمكن لأحد الزّوجين المطالبة به حتّى وإن لم تتوفّر المبرّرات الكافية لذلك. المهمّ أن يُتّخذ قرار الطّلاق من قبل أحد الشّريكين ويطالب به قضائيّا. وهو ما يعني بوضوح أنّ الطّلاق لم يعد ممارسة مرفوضة ووصما للمرأة كما في التّمثّلات الاجتماعيّة التّقليديّة للطّلاق في تونس.

– **صفحة استشارات قانونيّة في قضايا النّفقة والطّلاق:** (استشارات قانونيّة في قضايا النّفقة والطّلاق، 2022)، وهي صفحة تهتمّ بقضايا الطّلاق والنّفقة في تونس، وتُقدّم بعض الاستشارات القانونيّة، وآراء ومواقف وتوصيّات المتابعين من جمهور أغلبهم من المطلّقين والمطلّقات بناء على تجاربهم الخاصّة، كما تنشر أحيانا محتويات أخرى لا علاقة لها بموضوع الطّلاق. ويؤكّد محتوى أغلب منشوراتها والتّعليقات المصاحبة لها أنّ الطّلاق مسألة مقبولة ومشروعة من قبل المسؤولين عن إدارة هذه الصّفحة، والمتابعين لها، وأنّه مسألة خاصّة بالزّوجين. وهو ما يبدو من الحديث العلنيّ عن الطّلاق والأسئلة المتكرّرة التي تهتمّ بالإجراءات القانونيّة والحقوقيّة المتّصلة بالطّلاق وخاصة بالنّفقة دون أدنى تحفّظات، وهو ما يثبت التّحوّل في طبيعة تمثّلات الشّباب التّونسيّ للطّلاق الذي أصبح حدثا عاديّا ولم يعد في حاجة إلى تبريرات. وتركيز الصّفحة على الحقوق القانونيّة للزّوجين يكشف أنّ الطّلاق أصبح في منظور غالبيّة المجتمع التّونسي جزءا من الحقّ الشّخصيّ، ولم يعد وصما اجتماعيّا وأخلاقيّا.

ومن خلال متابعتنا لمنشورات الصّفحة والتّعليقات المصاحبة لها لمدّة تجاوزت الثّلاثة أشهر (ماي وجوان وجويلية من سنة 2025)، تبيّنّا أنّ أغلب المنشورات لم تناقش مسألة الطّلاق ولم تستنكره أو تستهجنه، وإنّما ناقشت تبعات الطّلاق وتحديدا منها النّفقة، وحضانة الأطفال. وهو ما يشي بأنّ الطّلاق أصبح أمرا مقبولا من قبل المجتمع، وهو حرّية شخصيّة لا دخل فيها للآخرين.

فأغلب المنشورات التي تبدو من مضمونها أنّها من نشر نساء مطلّقات، اهتمّت بكيفيّة تمكين المرأة من أكبر قدر ممكن من القيمة الماليّة للنّفقة، وتمكينها من السّكن وحضانة الأطفال. أمّا المنشورات التي تبدو من محتواها أنّها منشورة من قبل الرّجال المطلّقين، فقد اعتنت بكيفيّة التّخفيف أكثر ما يمكن من قيمة النّفقة، وتمكين الأب من المساهمة في حضانة أبنائه

وتربيّتهم. وتبيّنا كذلك أنّ العديد من المنشورات والتّعليقات لرجال مطلّقين انتقدوا قوانين مجلّة الأحوال الشخصيّة التي ميّزت حسب رأيهم المرأة عن الرّجل، وخاصة فيما يتعلّق بمسألة الحضانة والنّفقة. ويبدو في تقديرنا ومن خلال ما قمنا به من عمل ميدانيّ وتحديدا من مقابلات أنّ قضايا النّفقة من أكثر القضايا التي يعاني منها المطلّقون، وهي من بين الأسباب التي تفسّر عزوف الشّباب عن الزّواج، وعدول نسبة هامّة من المتزّوجين عن الطّلاق وذلك لتجنّب الأحكام السّجنيّة التي تطالهم في حالة عجزهم عن تسديد النّفقة الشّهريّة. فلولا قانون النّفقة الذي يعتبره أغالب المطلّقين جائرا في حقّهم، لكانت نسبة الطّلاق في تونس أكثر ممّا هي عليه حاليّا.

– **صفحة الجمعيّة التّونسيّة للنّساء الدّيمقراطيّات:** (الجمعيّة التّونسيّة للنّساء الدّيمقراطيّات، 2011) تُعدّ هذه الصّفحة من أهمّ المنصّات النّسويّة على الفايسبوك التي تديرها ناشطات نسويّات، تولي أهمّية قصوى لحقوق المرأة بصفة عامّة واستقلاليّتها وحريّتها بصفة خاصّة، ومنها قضايا الطّلاق التي تناقشها من منظور حقوقيّ واجتماعيّ. وتطالب بتوفير الدّعم القانونيّ للمرأة في قضايا الطّلاق، والدّعم الاجتماعيّ والنّفسيّ للمرأة المطلّقة وأطفالها. كما تؤكّد على أنّ الطّلاق حقّ للمرأة التّونسيّة إذا رغبت فيه، وهو كذلك واجب وضرورة إذا كانت الحياة الزّوجيّة تشكّل خطرا عليها بسبب ظلم الزّوج وإساءته إليها.

فطبيعة المحتويات المنشورة في هذه الصّفحة الفايسبوكيّة وغيرها من الصّفحات النسويّة الأخرى تشجّع النّساء اللّواتي يعشن مشاكل زوجيّة على اختيار الطّلاق، وتدعمهنّ أثناء متابعة إجراءات الطّلاق، وتوعّيهنّ بحقوقهنّ وتحديدا منها النّفقة، والسّكن وحضانة الأطفال. وتركيز هذه الصّفحات النّسويّة على الحقوق القانونيّة والتّمكين القانونيّ للمرأة، يجعل من الطّلاق حقّا شخصيّا بإمكان المرأة التّونسيّة المتزوّجة أن تطالب به متى شاءت. وتكرّس المضامين التي تنشرها المنصّات النّسويّة حرّية المرأة واستقلاليّتها، وتدعوها إلى رفض الرّضوخ والاستسلام للمعايير والقيم الاجتماعيّة التّقليديّة التي تستهجن الطّلاق بمختلف أنواعه. فهي إذن، تمثّلات تتعارض مع التّمثّلات التّقليديّة للطّلاق.

2-2-2- الطّلاق تحرّر وانطلاقة جديدة في الحياة: احتفالات الطّلاق في تونس

نتبيّن من محتوى منشورات بعض الصّفحات الفايسبوكيّة الخاصّة الذي تضمّن احتفالات بالطّلاق، أنّ الطّلاق لم يعد مرفوضا من قبل المجتمع التّونسيّ والعربيّ بصفة عامّة، والأكثر من ذلك لم يعد وصما اجتماعيّا وأخلاقيّا للمرأة، بل إنجازا يُفتخر به ويُحتفل به علنيّا ويُنشر على شبكات التّواصل الاجتماعيّ، كالفايسبوك. فالطّلاق، لم يعد مرادفا للفشل العائليّ والاجتماعيّ كما كان في السّابق، وإنّما أصبح طوقا للنّجاة، وحلاّ لبداية حياة جديدة. وهو ما يعني أنّ تمثّلات العديد من النّساء التّونسيّات للطّلاق تغيّرت تماما، بل انقلبت إلى ضدّ ما كانت عليه في السّابق. وإن كانت هذه الحفلات في بداية العشريّة الثّانية من الألفيّة الثّالثة حكرا على النّساء المنتميات إلى الفئات الاجتماعيّة العليا وإلى فئة الفنّانات، فإنّها قد أصبحت منذ منتصفها تشمل نساء من الطّبقة المتوسّطة والشّعبيّة.

ومن المنشورات الفايسبوكيّة المتضّمنة لاحتفالات بالطّلاق التي اعتمدناها كعيّنات نذكر:

– منشور لكلّ من خولة حامد ووليد شكري يعود إلى 2020 تضمّن صورة سيلفي تجمعهما مع تدوينة نصّها: "أخيرا طلّقنا... موشْ أحنا خايبينْ العرسْ خايبْ" (حامد، 2020). صورة لقيت تداولا واسعا في فايسبوك. وأثارت تفاعلات وردود فعل متباينة في التّعليقات تتراوح بين القبول والرّفض. لكنّ أغلبيّة المعلّقين والمعلّقات عبّروا عن قبولهم لها، واعتبروها تعبيرا حضاريّا عن الانفصال، وهو ما يبيّن قبول غالبيّة الشّباب بالطّلاق، وتطبيعهم معه. بل أكثر من ذلك يعتبرونه حلاّ للمشاكل الزّوجيّة وانطلاقة جديدة، وهو ما نتبيّنه من عبارة: "أخيرا طلّقنا".

– منشور لبثينة قويعة تمثّل في تدوينة تعود إلى جويلية 2024 نصّها: "وأخيرا حرّة شكرا لمجلّة الأحوال الشّخصيّة التّونسيّة وشكرا لروح الزّعيم الحبيب بورقيبة، بورقيبة موشْ إنسان بورقيبة فكرة عابرة للزّمانْ" (قويعة، 2024). ويُفصح مضمون هذه التّدوينة القصيرة، عن أنّ الطّلاق حرّية شخصيّة للمرأة التّونسيّة، وأنّ الفشل في الحياة الزّوجيّة لا يعني نهاية الحياة، وأنّ الطّلاق انطلاقة جديدة لتجربة حياتيّة أخرى. ونتبيّن من مضمون التّدوينة وعي صاحبة المنشور بحقوق المرأة التّونسيّة، وبدور مجلّة الأحوال الشّخصيّة في تحرير المرأة التّونسيّة وبالدّور المحوريّ للحبيب بورقيبة أوّل رئيس لتونس بعد الاستقلال. وتبيّن لنا من تتبّعنا للمنشورات على صفحات الفايسبوك الخاصّة وتحديدا المنشورات التي اعتمدناها كعيّنات لحفلات الطّلاق في تونس أنّها نادرة، وأنّ أغلبها من النّوع الفرديّ، أو العائلي المصغّر. وهي بذلك تختلف كثيرا عن الاحتفالات الكبيرة المميّزة لبعض المجتمعات العربيّة منها على سبيل المثال مجتمعات الخليج العربيّ ومصر. ويبدو أنّ الاختلاف في حجم الاحتفالات بين هذه المجتمعات عائد إلى اختلاف الوضع العامّ للمرأة بين هذه المجتمعات. فالمجتمعات التي تكون فيها احتفالات الطّلاق كبيرة هي المجتمعات التي تسود فيها قوانين تمييزيّة ضدّ المرأة، تجعل من إمكانيّة طلب المرأة الطّلاق والحصول عليه أمنية من الصّعب تحقيقها، وحتّى في حالة التّمكّن من الطّلاق، فإنّ إجراءات التّقاضي معقّدة ومرهقة، ويتطلّب إصدار حكم طلاق نهائيّ مدّة طويلة. وهي كذلك المجتمعات التي يعيش فيها البعض من النّساء المتزوّجات، واقعا أليما ومعاناة يوميّة بسبب ظلم الأزواج وتعسّفهم (سيد، 2023). أمّا وضعيّة المرأة في المجتمع التّونسيّ فتختلف كثيرا عن مثيلاتها في العديد من المجتمعات العربيّة الأخرى. فالقوانين المضمّنة في مجلّة الأحوال الشّخصيّة التّونسيّة، والعديد من القوانين الأخرى الدّاعمة لها أنصفت المرأة التّونسيّة، وحدّت كثيرا من كلّ أشكال التّمييز والعنف ضدّها، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق المساواة مع الرّجل. وإلى جانب التّحوّلات القانونيّة مكّنت مختلف التّحوّلات الأخرى التي عرفتها البلاد التّونسيّة، وأهمّها التّحوّلات الاجتماعيّة والثّقافيّة، المرأة من الكثير من الحرّيات. وهو ما جعلها صاحبة موقف، ورأي شخصيّ في ما يخصّها من مسائل وقضايا متعدّدة (الماجري، 2023) وأهمّها الزّواج والطّلاق.

تُفقدُ هذه المعطيات التي تُميّز وضع المرأة التّونسيّة مقارنة بأغلب المجتمعات العربيّة الأخرى، أهمّية الاحتفالات بالطّلاق، بما أنّه بإمكان المرأة إذا رغبت في الطّلاق أن تُقدّم قضيّة طلاق إنشاء في المحكمة وتحصل عليه. ولذلك فإنّ مبرّرات نشر بعض المطلّقات صورا وتدوينات تتعلّق بطلاقهنّ على صفحات الفايسبوك حسب ما توصّلنا إليه من معطيات جمعناها من مقابلات أُجريت مع العديد من العيّنات من النّساء ينتمي أغلبهنّ إلى الفئة الشّابة، سواء كنّ من المطلّقات أو من غيرهنّ، تتلخّص في بعض النّقاط: الأولى، رغبة المطلّقة في نشر خبر طلاقها على صفحات الفيسبوك، تأثّرا بما يُروّج في شبكات التّواصل الاجتماعيّ (ط. م. مقابلة شخصيّة، 29 جوان 2025). والثّانية، الإعلان الضّمنيّ عن استعدادها للزّواج ثانية، والبدء في تجربة حياة جديدة، خاصّة إذا كان الطّلاق بطلب من الزّوجة، وكانت جميلة وشابّة (هـ. ت. مقابلة شخصيّة، 30جوان 2025). والثّالثة، التّشفّي من الزّوج والابتهاج بتمتّعها بالغرامة، والنّفقة التي تُوفّر دخلا قارّا للمطلّقة، خاصّة إن كان الطّلاق بطلب من الزّوج، وإن كانت الزّوجة لا ترغب في الزّواج ثانية، أو تعلم أنّ حظوظها شبه معدومة في الزّواج ثانية (غ. ص. مقابلة شخصيّة، 30 جوان 2025).

وما يهمّنا في هذا السّياق هو أنّ فعل الاحتفال بالطّلاق سواء كان احتفالا كبيرا، أم خاصّا صغيرا كما هو الحال في المجتمع التّونسيّ هو إشهار له. ولإشهار الطّلاق أهداف رئيسيّة تكشف أنّ التّمثّلات الاجتماعيّة للطّلاق وتحديدا تمثّلات النّساء المطلّقات لم تعد وصما وعيبا كما كانت في السّابق، بل أصبح أمرا مقبولا، وفي بعض الأحيان مرغوبا وحلّا ضروريّا لإنهاء علاقة زواج فاشلة، ولبداية انطلاقة جديدة في الحياة. لأنّ الاحتفال بالطّلاق وإشهاره فيه تحدّ للنّظرة التّقليديّة للمجتمع الذي

يعتبر الطّلاق وصما للمرأة التي تتوارى منه، وتخشى من أن يعيّرها به الآخرون. وهو نوع من التّمرّد على قيم المجتمع التّقليديّ ومعاييره التي تنظر إلى المطلّقة نظرة تحقير ودونيّة. فكثير من المطلّقات اللّواتي أجرينا معهنّ مقابلات شخصيّة يؤكّدن أنّهنّ يسعين من خلال احتفاليّة الطّلاق إلى البحث عن اعتراف المجتمع بهنّ، ومنهنّ على سبيل الذّكر غ. ب. عمرها 30 سنة، وتقطن بمدينة صفاقس (غ.ب. مقابلة شخصيّة، 12 أوت 2025.) ، و ت. س. من مدينة سيدي بوزيد وعمرها 21 سنة (ت.س. مقابلة شخصيّة، 20 جويلية 2025).

أمّا في ما يتعلّق بفعل الاحتفال بالطّلاق في حدّ ذاته، فلا يهمّنا كثيرا في هذا السّياق، ولكنّ تصوّرات النّساء المطلّقات اللّواتي شاركن في العمل الميدانيّ الذي أنجزناه وآراءهنّ تراوحت بين ضربين: ضرب من المطلّقات يعتبرن الطّلاق كاشفا بالفعل عن قوّة شخصيّة المرأة، وشجاعتها، ويؤكّد تحكّمها في مصيرها، ويُعزّز من ثقتها بنفسها، وهو ما يؤكّد بالفعل الشّعار الذي ترفعه بعض الحركات النّسويّة في العالم: المرأة القويّة والمستقلّة (a strong independent woman)، ومنهنّ هـ.. م. عمرها 23 سنة وتقطن بمدينة صفاقس (هـ. م. مقابلة شخصيّة، 3 أوت 2025)، وهـ. و. عمرها 25 سنة من تونس العاصمة (هـ. و. مقابلة شخصيّة، 11 جويلية 2025). وضرب آخر يعتبرنه تعويضا رمزيّا عن الهزيمة، وردّ فعل على الإحساس بالفشل، والشّعور بالانكسار، ومحاولة ترميم النّفسيّة المحطّمة ومنهنّ مثلا، م. م. عمر ها 60 سنة، من مدينة قابس (م. م. مقابلة شخصيّة، 1 أوت 20252)، و م. ل. عمرها 60 سنة من مدينة بن عروس (م. ل. مقابلة شخصيّة، 12 جويلية 2025).

3- سياقات التّحوّلات في تمثّلات الطّلاق الاجتماعيّة

مكّنتنا التّحقيقات الميدانيّة التي أنجزناها في العديد من المدن التّونسيّة من التّعرّف إلى السّياقات التي تفسّر الانتقال في التّمثّلات الاجتماعيّة للطّلاق في المجتمع التّونسيّ وتحديدا لدى الفئات الشّعبيّة، من تمثّلات رافضة للطّلاق ومستهجنة له، ومعتبرة إيّاه وصمة بالنّسبة إلى المرأة، إلى تمثّلات قابلة للطّلاق ومعتبرة إيّاه خيارا ذاتيّا مشروعا، بل وحتّى خيارا ضروريّا يمكن إعلانه للجميع والافتخار به، وحتّى الاحتفال به. وبما أنّ هذه السّياقات متنوّعة ومتداخلة (Bahloul, 2017, pp. 331-332) ومتحوّلة ومنها ما هو اجتماعيّ واقتصاديّ وثقافيّ وتشريعيّ وسياسيّ، سنحاول التّعرّض إلى أهمّها خاصّة وأنّه يصعب الإلمام بها في مقال واحد.

سنهتمّ بالسّياقات التي استقيناها من مضمون المقابلات التي أنجزناها، بمعنى أنّنا سنهتمّ بآراء العيّنة التي انتقيناها من أفراد مجتمع الدّراسة وتصوّراتهم عن التّمثّلات والسّياقات التي تفسّرها. لأنّ ما يهمّنا هو تصوّراتهم ومواقفهم من المسألة التي ندرسها. وآثرنا تبويبها كالآتي: أوّلا تراجع دور العائلة الممتدّة في موضوع الزّواج والطّلاق، وخُفوت الهيمنة الذّكوريّة. وثانيا، تصاعد النّزعة الفردانيّة في المجتمع التّونسيّ. وثالثا، تنامي النّزعة الاستقلاليّة للمرأة التّونسيّة وتغيّر الأدوار الجندريّة.

3-1- دور العائلة الممتدّة والبنية الاجتماعيّة البطريركيّة في المجتمع التّقليديّ

أكّد العديد من المشاركين والمشاركات في العمل الميداني الذي أجريناه في العديد من جهات البلاد التّونسيّة، وتحديدا كبار السّن – ومنهم، على سبيل الذّكر ب. س. وهو رجل متزوّج، عمره 72 سنة (ب. س. مقابلة شخصيّة، 10 أوت 2025) وح. ج. وهي امرأة متزوّجة عمرها 65 سنة (ح. ج. مقابلة شخصيّة، 11 أوت 2025) ويقطنان بمدينة توزر ، و س. ش. وهي امرأة متزوّجة، عمرها 72 سنة، من مدينة أريانة (س. ش. مقابلة شخصيّة، 11 جويلية 2025) – أنّ الأسرة الممتدّة التي كانت سائدة في المجتمعات التّقليديّة، تنهض بدور مهمّ في تنشئة الفرد، وفي التّدخّل في أهمّ قراراته المصيريّة وأهمّها الزّواج والطّلاق. وكانت تعطى الأولويّة للزّواج من الأقارب، وتسعى إلى تحقيق التّوافق بين الأزواج الجدد في إطار

الحياة العائليّة الجماعيّة، وتتولّى حلّ المشاكل والخلافات التي قد تطرأ بين الأزواج. ويحرص الجميع على تفادي الطّلاق، بما أنّه كان في التّمثّلات الاجتماعيّة لأغلبهم ممارسة مرفوضة، ويعدّ وصمة عار خاصّة بالنّسبة إلى المرأة/ الزّوجة وعائلتها الموسّعة. وفي سياق هيمنة الأسرة الممتدّة كانت التّنشئة الاجتماعيّة في المجتمع التّونسيّ التّقليديّ تتّسم ببنيتها البطريركيّة والهيمنة الذّكوريّة. إذ كان للرّجال الذّكور الدّور الهامّ في الأسرة وفي تنشئة الأطفال والبنات تنشئة تُعلي من مكانة الرّجل، وتحطّ من مكانة المرأة. وجعلت أدوار الرّجل مخصوصة بالفضاء العموميّ، وأدوار المرأة مشدودة إلى الفضاء الخاصّ أو الفضاء البيتيّ، وجعلت منها وسيلة إنجاب، وقوّة عمل غير معترف بها اجتماعيّا، وضامنة لنقاء العرض وسلامة النّسب بالحفاظ على عفّتها (الهرماسي، 2020، صفحة 47).

فالمرأة التّونسيّة في المجتمع التّقليديّ كانت تضطلع بدور العون البطريركيّ، من أجل استمراريّة الهيمنة الذّكوريّة والمحافظة على البنية البطريركيّة للمجتمع، من خلال ما تستوعبه من عنف رمزيّ يجعلها تقبل بالمكانة الدّونيّة التي جعلها لها الرّجل وتمرّرها لبناتها، وهي بذلك تقوم بإعادة إنتاج الهيمنة الذّكوريّة. وفي هذا السّياق يسعى لإفهام استراتيجيّات الدّفاع التي كانت تعتمدها الزّوجة في المجتمع التّونسيّ التّقليديّ لتجنّب الطّلاق، وتحديدا منها صبرها وتحمّلها أذى الزّوج وسوء معاملته لها. وسعي المرأة لتجنّب الطّلاق، عائد للوصم الذي يلحقها من جرّائه، ولموقف العائلة الممتدّة وخاصة الذّكور منها المتشدّد مع المرأة والمتسامح مع الرّجل وإن كان هو المخطئ. فالمجتمع التّقليديّ يحمّل المرأة مسؤوليّة الطّلاق وقطع العلاقة الزّوجيّة مهما كانت أسبابه (ح.ح. مقابلة شخصيّة، 12 أوت 2025).

وأكّدت البيانات التي جمعناها من المقابلات أنّ فترة سيادة العائلة الممتدّة في تونس تواصلت حتّى بداية السّبعينات، حيث ستعرف بدايات التّحول نحو العائلة النّوويّة، التي ستبلغ أوجها في ثمانيات القرن العشرين، وتكون أكثر وضوحا في الأوساط الحضريّة، وهو ما أكّدته بعض الدّراسات وأهمّها الدّراستان اللّتان أنجزهما المنصف المحواشي، الأولى في 2007 (المحواشي، 2007، الصفحات 11–37)، والثّانية في 2023 (المحواشي، 2023، الصفحات 46–76). ففي نهاية ثمانينات القرن العشرين وفي علاقة بالتّحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي عرفتها البلاد التّونسيّة، اهتزّت البنية البطريركيّة للمجتمع التّونسيّ وخفتت الهيمنة الذّكوريّة، وفقدت العائلة الممتدّة نفوذها، لفائدة العائلة النّواة، التي أصبح وجودها فعليّا، لكن لم تكن لها فاعليّة كبيرة في حلّ المشاكل التي قد تطرأ بين الأزواج، نظرا إلى غياب الدّور التّأطيريّ والرّقابيّ للعائلة الممتدّة، إذ كان يعتني كثيرا بالحلول التّوافقيّة (ك.ط.. مقابلة شخصيّة، 10 جويلية 2025). وكذلك نظرا إلى اختلاف وجهات نظر الزّوجين وتمسّك كلّ منهما بمواقفه وأرائه (ت. ز. مقابلة شخصيّة، 1 أوت 2025). هذا التّمسّك في الآراء يعود في الغالب إلى تصاعد النّزعة الفردانيّة، وتنامي استقلاليّة المرأة التّونسيّة، وهي من السّياقات الأخرى الأساسيّة التي تفسّر التّحوّلات في التّمثّلات الاجتماعيّة للطّلاق، التي سنتطرّق إليها لاحقا.

وتُفيد بعض المعطيات المتوفّرة المتعلّقة بالزّواج والطّلاق، أنّ الأسرة الممتدّة تواصلت في المجتمع التّونسيّ حتّى نهاية سبعينات القرن العشرين. ففي ما يتعلّق بالزّواج، كانت نسبة زواج الأقارب مرتفعة مقارنة بزواج الأباعد، فحتّى سبعينات القرن العشرين مثّل زواج الأقارب حوالي نصف مجموع الزّيجات، في حين لم تتجاوز النّسبة الثّلث في بداية الألفية الثّالثة (الهرماسي، 2020، صفحة 56).

أمّا بالنّسبة إلى الطّلاق فكان يُنظر إليه على أنّه ممارسة مرفوضة ومُستهجنة من قبل الجميع ووصما للمرأة الذي يجب أن تتجنّبه (د. خ. مقابلة شخصيّة، 13 جويلية 2025)، وهو ما يبدو واضحا من عدّة مؤشّرات:

– الأوّل، ضعف نسبة الطّلاق التي ميّزت الخمسينات والسّتّينات وحتّى بداية السّبعينات من القرن العشرين، ففي1969 مثلا، بلغ العدد الجمليّ لحالات الطّلاق 3318 مقابل 33800 زيجة في السّنة نفسها أي ما يقارب 10/1 من مجموع الزّيجات (المحواشي، 2007، الصفحات 17، 20–21).

– الثّاني، أنّ الأغلبيّة السّاحقة من طالبي الطّلاق في فترة السّتّينات هم من جنس الرّجال بمعدّل 10/9 من إجماليّ حالات الطّلاق، ومحدوديّة نسبة النّساء طالبات الطّلاق تكشف أنّ الطّلاق بالفعل كان وصما للمرأة (نفس المرجع، الصفحات 21–22).

– الثّالث، غلبة نسبة الطّلاق بالاتّفاق أو بالتّراضي من إجمالي حالات الطّلاق في ستّينات وسبعينات القرن العشرين، فسنة 1960 مثلا بلغت النّسبة 56,2% (المحواشي، 2023، صفحة 56). والطّلاق بالاتّفاق يعني أنّ حالة النّزاعيّة بين الزّوجين مازالت لم تغلب على أنواع الطّلاق، وأنّ دور الأسرة الممتدّة مازال فعّالا، ففي العديد من الحالات التي يصعب فيها تجنّب الطّلاق، تسعى العائلة الموسّعة جاهدة إلى أن يكون طلاقا بالاتّفاق، بمعنى بأقلّ ما يمكن من مشاكل ومن شوشرة يمكن أن تُلحق الأذى بالمرأة. بما أنّ الطّلاق مازال يُنظر إليه على أنّه وصم للمرأة (ح.ج. مقابلة شخصيّة، 10 جويلية 2025).

3–2– تصاعد الفرديّة في المجتمع التّونسيّ

عرفت النّزعة الفرديّة في تونس تصاعدا لافتا للانتباه منذ الاستقلال، وتدعّمت شيئا فشيئا حتّى بلغت أوجها بعد أحداث 2010–2011 نتيجة تداخل العديد من التّحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة والتّشريعيّة. وأصبحت الفرديّة ميزة للمجتمع التّونسيّ، وتتجسّد أهمّ تعبيراتها في "تمثّل جديد للكرامة الإنسانيّة، والنّجاح في الحياة وتحقيق الذّات، وتترجم في طلب الاستقلاليّة الواضح لدى شباب المدن والأرياف تعويضا عن انحلال أشكال التّضامن الجماعويّ، وتمكينهم من الوسائل الضّروريّة لبناء مشروع حياتهم بكلّ حرّية..." (المليتي ع.، 2020، صفحة 37). ويتجلّى تأثير الفرديّة في الشّباب التّونسيّ في السّنوات الأخيرة في الطموح الواضح نحو الاستقلاليّة والنّجاح الفرديّ، وحرّية التّصرّف في الجسد، وحرّية اللّباس، والتّعلّق بالعائلة النّواة التي عوّضت العائلة الممتدّة، وتعويض العلاقات الاجتماعيّة من الأوساط العائليّة بعلاقات من مجموعة الأقران من خارج نطاق العائلة (المليتي ع.، 2020، صفحة 30). وما يلفت الانتباه هنا هو أنّ هذا التّوجّه المتسارع نحو الفرديّة اقترن بالنّسبة إلى الثّنائيّ الزّوجيّ بالمطالبة بالحقوق الفرديّة وإهمال الواجبات الموصولة بها، والمطالبة بالحرّيات دون أيّ التزامات (ع. ق. مقابلة شخصيّة، 29 جوان 2025). وما يهمّنا أكثر في موضوع الفرديّة في هذا البحث هو تأثيراتها في الشّباب لاسيّما في اختيار شريك الحياة، وفي اتّخاذ قرار الطّلاق بعيدا عن تأثير الآخرين، وتحديدا بعيدا عن الأسرة الممتدّة التي كانت تتولّى في المجتمعات التّقليديّة أمر الزّواج والطّلاق (هـ. ز. مقابلة شخصيّة، 30 جوان 2025).

وتلتقي هذه النّتائج التي استقيناها من البيانات التي جُمعت من المقابلات المجراة مع عدّة عيّنات في مدن مختلفة من البلاد التّونسيّة منها على سبيل المثال ت. ف. رجل متزوّج من مدينة توزر، عمره 32 سنة (ت. ف. مقابلة شخصيّة، 29 جوان 2025)؛ و غ. ق. وهي امرأة متزوّجة من مدينة الكاف، عمرها 21 سنة (غ. ق. مقابلة شخصيّة، 2 أوت 2025)، مع نتائج أبحاث ميدانيّة أخرى أُنجزت في السّنوات الأخيرة منها البحث الميدانيّ الذي أجراه مركز البحوث والدّراسات والتّوثيق والإعلام حول المرأة، والبحث الذي أنجزه عماد الملّيتي وحياة موسي حول الشّباب. وبيّن البحث الأوّل "قوّة الحاجة إلى الاستقلاليّة والتّوق إلى الحرّيّة والنّجاح الفرديّ لدى السّكان الرّيفيّين في الوسط الغربيّ" (Centre de recherche, d'études, de documentation et d'information sur la femme (CREDIF), 2016, p. 146)، وأكّد

الأولويّة المطلقة التي أصبحت للفرد على حساب الجماعة. وإن كان هذا واقع الفردانيّة في الأوساط الرّيفيّة، فإنّ واقع الفردانيّة في الأوساط الحضريّة سيكون أكثر وضوحا. أمّا البحث الثّاني، فصرّح بأنّ النّزعة الاستقلاليّة أصبحت السّمة المميّزة للشّباب في المجتمع التّونسيّ الرّاهن. وبيّن أنّ أغلب أفراد مجتمع الدّراسة ألحّوا على ضرورة اقتران النّزعة الاستقلاليّة بمطلبي المساواة في الكرامة البشريّة، والمساواة في المواطنة أمام القانون ويقصدون بذلك المساواة في معاملة الدّولة لمواطنيها، مساواة لا تتحقّق إلاّ بالحدّ من التّجاوزات والمحسوبيّة والتّمييز والفساد(Milliti & Moussa, 2018, pp. 97–110).

وأدّى تصاعد النّزعة الفردانيّة في المجتمع التّونسيّ إلى نتيجتين رئيسيّتين:

– الأولى: التّراجع الحادّ في الأدوار التي كانت تؤمّنها الأسر الممتدّة في تزويج أبنائها وبناتها وفي مرافقتهم وتأطيرهم وحلّ المشاكل التي تعترضهم في حياتهم اليوميّة، وهو ما ساهم في ارتفاع عدد حالات الطّلاق (ن. ر. مقابلة شخصيّة، 29 جوان 2025). فبعد أن كانت نسبتها في علاقة بعدد الزّيجات 9,8% سنة 1969، فإنّها قد أصبحت 23,8% سنة 1989 (المحواشي، 2023، الصفحات 51–52)، ثمّ 16,3% سنة 2021 (المعهد الوطني للإحصاء، 2024).

– الثّانية: تنوّع آراء الأزواج الجدد ومواقفهم من العديد من المسائل الموصولة بحياتهم اليوميّة وبأوضاعهم الأسريّة إلى درجة التّناقض في العديد من الأحيان، وهو ما تبيّناه من مقابلات مع عدّة عيّنات منها ع. س. رجل متزوّج، من مدينة سيدي بوزيد، عمره 41 سنة (ع. س. مقابلة شخصيّة، 2 أوت 2025)، وم. ر. امرأة متزوّجة، عمرها 22 سنة، تقطن مدينة سوسة (م. ر. امرأة متزوّجة، مقابلة شخصيّة، 11 أوت 2025)، نظرا للتّباين في تشكّل الهويّات الفرديّة، واختلاف الأمزجة إلى درجة التّنافر (البهلول، 2011، صفحة 340)، بحكم تأثير التّعليم والحرّيّات ووسائل الإعلام وخاصّة شبكات التّواصل الاجتماعيّ (م. ت. مقابلة شخصيّة، 12 جويلية 2025). وهو ما يُفسّر ضآلة المشترك القيميّ والثّقافيّ بين الأفراد، وتحديدا بين الثّنائي الزّوجيّ. وهو ما ساهم في تراجع نسبة الطّلاق بالتّراضي من مجموع حالات الطّلاق لفائدة الطّلاق إنشاء، ففي سنة 1960 كانت نسبة الطّلاق بالاتّفاق 65%، ونسبة الطّلاق إنشاء 20%، أمّا في سنة 2021 فأصبحت نسبة الطّلاق بالتّوافق في حدود 41%، ونسبة الطّلاق إنشاء 51%. (المحواشي، 2023، الصفحات 56، 59–61). وتبدأ نسبة تفوّق الطّلاق إنشاء على الطّلاق بالاتّفاق منذ نهاية سبعينات وبداية ثمانينات القرن العشرين (نفس المرجع، صفحة 56).

وتُثبت هذه المعطيات المرقمنة ما توصّلنا إليه من تحليل البيانات الكيفيّة التي جمعناها من الميدان باعتماد تقنية المقابلات. وتفيد كلّها بأنّ الطّلاق أصبح خيارا فرديّا لا دخل فيه لأفراد الأسرة الممتدّة، ولا حتّى للقرين. بمعنى أنّ طلب الطّلاق أصبح أمرا هيّنا، ويمكن لأيّ من الزّوجين التّضحية بالعلاقة الزّوجيّة من أجل بعض المواقف الشّخصيّة من مسائل غير ذات أهميّة (ك. و. مقابلة شخصيّة، 11 جويلية 2025). وهو ما يكشف أنّ الطّلاق قد أصبح خيارا مقبولا ومعبّرا عن الحرّية الفرديّة.

3–3– تنامي النّزعة الاستقلاليّة للمرأة التّونسيّة

بالتّوازي مع تصاعد الفردانيّة الاجتماعيّة تنامت النّزعة الاستقلاليّة للمرأة التّونسيّة، التي كانت بداياتها مباشرة بعد استقلال البلاد في سياق بناء الدّولة الوطنيّة وتحديث المجتمع. وتحديدا في سعي الدّولة إلى تأسيس المجتمع الحديث وتجديد الثّقافة عبر إصدار تشريعات جديدة، أهمّها في ما يتعلّق بموضوعنا مجلّة الأحوال الشّخصيّة في 13 أوت 1956، شملت عديد الإجراءات الثّوريّة والجريئة، من أهمّها "منع تعدّد الزّوجات، وإقرار الطّلاق العدليّ، وحقّ المرأة والرّجل في طلب الطّلاق،

وحقّ التّعويض عن الضّرر المادّيّ والمعنويّ عند الطّلاق، واشتراط رضاء الزّوجين في الزّواج، وتحديد سنّ الزّواج للمرأة بسبع عشرة سنة وللرّجل بعشرين سنة" (بوقرة، 2007، صفحة 184).

بالإضافة إلى مجلّة الأحوال الشّخصيّة، راهنت الدّولة الوطنيّة مع الرّئيس الحبيب بورقيبة والنّخبة الحاكمة على التّعليم الذي كان مجّانيًا وفي متناول أغلب التّونسيّين من ذكور وإناث ومهما كان انتماؤهم الاجتماعيّ أو الجغرافيّ. أمّا في ما تعلّق بتجديد الثّقافة وتحديثها، فإنّ بداياتها كانت منذ منتصف القرن التّاسع عشر مع البايات، ثمّ تواصلت في الفترة الاستعماريّة (مع حركة الشّباب التّونسيّ والحدّاد والشّابّي وجماعة تحت السّور والعديد من الكتّاب والفنّانين الحداثيين)، ثمّ تسارعت مع الدّولة الوطنيّة في سياق بناء مشروعها الثّقافيّ التّحديثيّ، التي راهنت في تطبيقه على الشّباب والنّساء. ومثّل التّعليم مصعدا اجتماعيّا لجميع التّونسيّين من إناث وذكور، ومثّل أساس المشروع الثّقافيّ المتجدّد والحديث (نفس المرجع، الصفحات 184 – 186).

ساهمت مجلّة الأحوال الشّخصيّة وعديد الإصلاحات الأخرى في تحرير المرأة من خلال نقد أوضاعها التّقليديّة ودعوتها إلى التّخلّي عنها، وتبني قيم التّقدّم والرّقيّ، باعتبار أنّ العديد من الممارسات التّقليديّة تعتبر في نظر الرّئيس الحبيب بورقيبة والنّخبة الحاكمة معه من مظاهر التّخلّف التي يجب القطع معها. إلى جانب الإصلاحات التي استهدفت وضع المرأة، كان للتّعليم ولخروج المرأة للشّغل دور مركزيّ في تمكينها من الاستقلاليّة المادّية والاجتماعيّة.

وكلّ هذه التّشريعات والإنجازات التي تحقّقت للمرأة التّونسيّة، ساهمت في تحقيق جانب كبير من المساواة مع الرّجل، ومن الحدّ كثيرا من التّمييز ضدّها، وكانت لها الدّور الحاسم في دعم النّزعة الفردانيّة الاجتماعيّة للمرأة التّونسيّة، وفي تزايد وعي المرأة بالحقوق الفرديّة (م. ل. مقابلة شخصيّة، 12 جويلية 2025).

لقد اقترن تحرير المرأة التّونسيّة وارتفاع نسبة التّمدرس في صفوفها، واقتحامها لسوق العمل، وتمكينها من الوصول إلى المواقع السّياسيّة والإداريّة العليا، ولدخولها الفضاء العامّ، واستقلاليّتها المادّية والاجتماعيّة، وصعود الخطاب النّسويّ في تونس، بحدوث تغيّرات في الأدوار الجندريّة، وفي منظومة القيم. فالتّغيّرات في الأدوار الجندريّة أعادت ترتيب العلاقة بين الزّوج والزّوجة، وقلّصت من امتيازات الرّجل، من ذلك الاشتراك في مصاريف أو نفقة الأسرة، ومساعدة الزّوج زوجته في بعض الأعمال المنزليّة، أو الالتجاء إلى الخدمات التي توفّرها المؤسّسات والأفراد التي تعوّض الدّور المنزليّ للمرأة (ص. ي. مقابلة شخصيّة، 12 أوت 2025).

أمّا تغيّرات منظومة القيم فتجسّدت في التّخلّي عن القيم الاجتماعيّة الصّلبة، وهي القيم الثّابتة والمستمرّة التي كانت سائدة في المجتمعات التّقليديّة مثل الشّرف والحشمة واحترام الآخر وسلطة الكبير والتّضامن وغيرها من القيم الأخرى التي تستند إلى مرجعيّات تقليديّة مثل الدّين والعائلة والوطن، وتبنّي القيم الرّخوة (Khwaja, 2003, pp. 290–304) التي تحوّلت إلى قيم سائلة (Bauman Z. , 2013) في أيّامنا الرّاهنة، وهي قيم متغيّرة ومتحوّلة موصولة بالمجتمع الرّاهن المعولم والفردانيّ، وتتّسم بالمرونة وترتبط بمجتمع الاستهلاك والفردانيّة، وتكشف التّحوّل من الاهتمام بالجماعة إلى الاهتمام بالفرد، وهي قيم تقوم على الحرّية والتّجريب. وفي ما يتعلّق بموضوع الطّلاق، فإنّ البعض من هذه القيم موصولة بالجنسانيّة وأخلاقيّات الجنس، التي تُعتبر من بين أسباب الطّلاق (ت. ر. مقابلة شخصيّة، 12 جويلية 2025). والجنسانيّة: لا تعني فقط السّلوك الجنسيّ، بل هي بنية اجتماعيّة وثقافيّة ونفسيّة تكشف كيفيّة تفاعل الفرد مع جسده ومحيطه الاجتماعيّ، وتتّسم بتحوّلها عبر الزّمان والمكان. وتشمل القيم والصّور والتّمثّلات الدّينيّة والأخلاقيّة والاجتماعيّة المتدخّلة في تشكيل الحياة الجنسيّة والعلاقات العاطفيّة بين الرّجل والمرأة، وكلّ ما يتّصل بطرق التّعامل مع الجسد والجنس واللّذة والإنجاب، وكلّ

الطّقوس المرتبطة بها. وتضطلع شبكات التّواصل الاجتماعيّ بالدّور المحوريّ في نشر هذه القيم (ع. ق. مقابلة شخصيّة، 29 جوان 2025)، التي تكشف التّأثير الكبير للعولمة في مختلف أبعادها وتحديدا منها الثّقافيّة.

كانت لمختلف هذه التّحوّلات الموصولة بتحرّر المرأة التّونسيّة وتنامي نزعتها الاستقلاليّة، انعكاسات مباشرة على ظاهرة الطّلاق تجسّدت في ارتفاع نسبة طلاق الإنشاء المقدّمة للمحاكم من قبل المرأة من 31,9% من مجموع حالات الطّلاق في تونس سنة 1981 إلى 39,3% في 2021. وتفضل الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ نسبة طلب النّساء للطّلاق إنشاء قد فاقت نسبة طلب الرّجال في بعض السّنوات، وتحديدا في بعض الولايات/ المحافظات التي تتّسم بارتفاع نسبة التّحضّر مثل ولاية تونس التي بلغت فيها نسبة الطّلاق إنشاء بطلب من النّساء 53% من مجموع حالات الطّلاق إنشاء في 2020 و2021، مقابل 47% للرّجال، وفي صفاقس في السّنوات نفسها 51,1% من مجموع الطّلاق إنشاء كان بطلب من النّساء مقابل 48,9% للرّجال (المحواشي، 2023، صفحة 61). وتؤكد هذه الأرقام أنّ الطّلاق أصبح ممارسة مقبولة من قبل الجميع. ويكشف تزايد نسبة النّساء طالبات الطّلاق إنشاء، أنّ الطّلاق لم يعد وصما وإنّما أصبح حلاّ للتّخلّص من كلّ المشاكل المترتّبة عن حالات الزّواج الفاشلة، وحتّى لتحقيق رغبات فرديّة على حساب العلاقة الزّوجيّة (ك. ز. مقابلة شخصيّة، 11 أوت 2025).

فهذه المعطيات المرقمنة، إذن، تؤكّد ما توصّلنا إليه من تحليل مضمون جانب من الثّقافة الرّقميّة الشّعبيّة المتمثّلة تحديدا في محتوى بعض المواقع الإلكترونيّة والعديد من الصّفحات الفيسبوكيّة الجماعيّة والخاصّة التي اعتمدناها كعيّنات، ومن تحليل البيانات التي جمعناها من المقابلات الإتنوغرافيّة والبيوغرافيّة التي أنجزناها في العديد من جهات البلاد.

الخاتمة

بعد التّحليل والنّقد، نرى من الأهميّة في عملنا رصد بعض النّتائج التي نستعرضها كما يلي:

– **أوّلا:** تحوّل الطّلاق في التّمثّلات الاجتماعيّة لأغلب الفئات الاجتماعيّة الشّعبيّة التّونسيّة في التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة من ممارسة مرفوضة ومستهجنة في التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة التّقليديّة، إلى خيار مقبول ومشروع، بل ومرغوب من قبل نسبة مهمّة من الأزواج والزّوجات في التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة المستجدّة. فمن خلال مضمون عديد الأمثال الشّعبيّة التي اخترنا الاشتغال عليها كنموذج من التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة التّقليديّة، تبيّنت لنا التّمثّلات الرّافضة للطّلاق باعتباره كارثة اجتماعيّة، ووصمة عار للمرأة وجب على الجميع تفاديه. أمّا التّمثّلات الاجتماعيّة الرّاهنة للطّلاق التي استقيناها من مضمون التّعبيرات الثّقافيّة الشّعبيّة الرّقميّة وتحديدا من منشورات بعض المواقع الإلكترونيّة وعديد الصّفحات الفايسبوكيّة، فتؤكّد تحوّل الطّلاق إلى خيار مقبول ومشروع لأنّه يُعتبر حرّية شخصيّة وتجربة فرديّة لا تهمّ إلاّ الزّوجين المعنيين بها، وقد يعتبر فرصة للانطلاق في تجربة حياتيّة جديدة

– **ثانيا:** تنوّع السّياقات التي تُبرّر التّحوّلات في تمثّلات الفئات الشّعبيّة التّونسيّة للطّلاق التي تشمل مختلف المستويات، الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والتّشريعيّة والثّقافيّة. وإن كان بعضها يعود إلى الفترات السّابقة للاستقلال، فقد أولينا عناية بالتّحوّلات التي تشمل الفترة الممتدّة من استقلال البلاد وتأسيس الدّولة الوطنيّة إلى أيّامنا الرّاهنة. ونظرا لتضافر هذه السّياقات وتداخلها، فقد بوّبناها في ثلاثة عناصر رئيسيّة وهي: دور العائلة الممتدّة والبنية الاجتماعيّة البطريركيّة التي ميّزت المجتمع التونسي التّقليديّ، وتصاعد النّزعة الفردانيّة الاجتماعيّة، وتنامي النّزعة الاستقلاليّة للمرأة التّونسيّة.

فالعائلة الممتدّة في المجتمع التّونسيّ التّقليديّ التي تواصلت إلى بداية سبعينات القرن العشرين، كانت تنهض بدور رئيسيّ في تزويج أفرادها، وخاصّة في حلّ الخلافات التي قد تنشأ بين الزّوجين، بحكم أنّ الطّلاق كان مرفوضا من الجميع، ويُعدّ

وصما للمرأة التي كانت تسعى بكلّ ما أوتيت من جهد إلى تجنّبه، وإن كان على حساب كرامتها. وهو ما يُفسّر ضعف النّسبة العامّة للطّلاق في تونس إلى بداية سبعينات القرن العشرين، وفي حال تمّ الطّلاق فإنّ الغلبة ستكون للطّلاق بالاتّفاق بين الزّوجين.

أمّا تصاعد النّزعة الفردانيّة الاجتماعيّة في المجتمع التّونسيّ فتدعّمت منذ بداية سبعينات القرن العشرين في علاقة بالتّحوّلات العامّة ذات التّوجّهات اللّيبراليّة التي عرفتها البلاد، ومسّت مختلف المستويات التّشريعيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة، وبلغت أوجها بعد أحداث 2010–2011. ومن تبعاتها تحوّل الطّلاق في تمثّلات الشّباب التّونسيّ إلى خيار مقبول ومشروع، وإلى شأن شخصيّ يهمّ الثّنائي الزّوجيّ فقط. وهذا الانقلاب في التّمثّلات الاجتماعيّة للطّلاق يفسّر الإقبال المتزايد عليه، وهيمنة نسبة الطّلاق إنشاء على بقيّة الأصناف من الطّلاق.

أمّا ظاهرة تنامي استقلالية المرأة التّونسيّة، فهي موصولة مباشرة بتصاعد النّزعة الفردانيّة، وبتحرير المرأة وإنصافها من خلال إصدار مجلّة الأحوال الشّخصيّة ودعمها بالعديد من القوانين التي تمنع التّمييز ضدّها. بالإضافة إلى استفادة المرأة من التّعليم ومن خروجها للشّغل، ومن تغيّر القيم والأدوار الجندريّة. وهو ما يُبرّر ارتفاع نسب الطّلاق إنشاء التي تتمّ بطلب من المرأة.

قائمة المراجع

– المراجع العربيّة

– ابن سليمان، ح. (2018). "المرأة وصورتها في المثل الشّعبيّ في تونس: محاولة في قراءة أنتروبولوجيّة". الثّقافة الشّعبيّة (42).

– استشارات قانونيّة في قضايا النّفقة والطّلاق. (13، 06، 2022). تاريخ الاسترداد 17، 02، 2025. الفيسبوك. https://www.facebook.com/groups/542890523996919/

– بروس ج. لينك، ووجوك فيلان. (2020). "مفهمة الوصمة". عمران، 8 (31).

– بوقرّة، ع. ج. (2007). "الدّولة الوطنيّة 1956–1987". تأليف نخبة من الأساتذة الجامعيين بإشراف الأستاذ خليفة شاطر، تونس عبر التّاريخ، الحركة الوطنيّة ودولة الاستقلال (الجزء الثّالث)، تونس: مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

– الجمعيّة التّونسيّة للنّساء الدّيمقراطيّات. (2011). تاريخ الاسترداد 12، 08، 2025. الفيسبوك. https://www.facebook.com/femmesdemocrates?

– حامد، خ. (2020). أخيرا طلّقنا... موشْ أحنا خايبينْ العرسْ خايبْ [صورة "سيلفي" لخولة حامد ووليد شكري]. تاريخ الاسترداد 13، 12، 2025. الفيسبوك. https://www.facebook.com/khaoulahamed13?

– خريّف، م. ح. (2003). الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة، ط1، سوسة تونس: دار المعارف للطّباعة والنّشر.

– الرّزقي، م. ص. (2010). الأمثال العامّية التّونسيّة وما جرى مجراها، ط2، تونس: دار سحر للنّشر.

– سيّد، ع. ا. (2023, 5 31). احتفاليّة الطّلاق قراءة للعادات المستحدثة عبر وسائل التّواصل الاجتماعيّ. (م. ا. 37 (.Éd , مملكة البحرين، Consulté le 18, 08, 2025 .

– قويعة، ب. (2024). وأخيرا حرّة شكرا لمجلّة الأحوال الشّخصيّة التّونسيّة وشكرا لروح الزّعيم الحبيب بورقيبة، بورقيبة موشْ إنسان بورقيبة فكرة عابرة للزّمانْ. تاريخ الاسترداد 12، 10، 2025. الفيسبوك. https://www.facebook.com/boutheina.gouia

– الماجري، ف. (2023، 11، 20). "كان يوماً انتظرنه طويلاً"... لمَ تحتفل تونسيّات بالطّلاق؟". (رصيف 22، Consulté (.Éd le 13, 08, 2025

– المحواشي، م. (2007). " تطوّر ظاهرة الطّلاق في المجتمع التّونسيّ: قراءة في المؤشّرات الإحصائيّة ودلالاتها". إنسانيّات (37).

- المحواشي، م. (2023). "أزمات الثّنائي الزّوجيّ من خلال مؤشّرات الطّلاق في المجتمع التّونسيّ ما بين 2000 و2021". إنسانيّات (102).
- المطوي، م. ع. والحنّاشي، م. خ. (2004). الأمثال الشّعبيّة التّونسيّة والحياة الاجتماعيّة، ط1. بيروت: دار الغرب الإسلاميّ.
- المعهد الوطني للإحصاء. (2024). عدد الزيجات. تاريخ الاسترداد 12، 06، 2025، من https://www.ins.tn/ar/statistiques/113
- الملّيتي، ع. (2020). "التّحوّلات الاجتماعيّة والحرّيات الفرديّة لدى الشّباب في تونس: أيّ علاقة؟". عمران (32).
- الهرماسي، ع. ل. (2020). "مسار الفردنة في تونس: بين الدّيناميّات المجتمعيّة ومشروع النّخبة الحداثويّة". عمران (32).
- الوسلاتي، ن. (2020). "صورة القرين في الحكايات والأمثال الشّعبيّة التّونسيّة". الثّقافة الشّعبيّة (51).

- **المراجع الأجنبيّة**

- Abric (J.-C.). (1994). « Les représentations sociales : aspects théoriques ». Dans Abric (J.-C.), Pratiques sociales et représentations sociales. PUF.
- Bahloul, H. E. (2017). « Le divorce en Tunisie : faits et causes à partir de quelques indices statistiques et quelques données empiriques », Family and Society Journal, 5(2).
- Bauman, Z. (2013). La vie liquide. France: Éd., Pluriel.
- Centre de recherche, d'études, de documentation et d'information sur la femme (CREDIF). (2016). « La femme, acteur émergent : Rapport de genre et mutations multiformes dans le monde rural ». Tunis.
- Chérif, M. E.-H. (2004). Code du Statut Personnel, Tunisie : Sousse: Dar-El-Mizen.
- Geertz, C. (1973). The Interpretation of Cultures: Selected Essays. New York: Basic Books.
- Goffman, E. (1963). Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- Ibdelli, A. (1989). Le divorce en Tunisie. Revue AlMouhamet (en arabe), 105.
- Jodelet D. (1989). « Représentations sociales : un domaine en expansion ». Dans J. D. (Dir.), Les représentations sociales (pp. p. 31-61). Paris: PUF.
- Khwaja, A. (2003). Argent et négociation des conflits sociaux. Dans Collectif, Individu, famille et société en Méditerrané.
- H, & K. M., L'individu au Maghreb : Actes du colloque international de Beit al-Hikma (Carthage 31 oct- 2 nov 1991). Préface de Mohamed Arkoun. Tunis: Editions TS.
- Madison, D. S. (2011). Critical Ethnography: Method, Ethics, and Performance. SAGE Publications, Second Edition.
- Milliti, I., & Moussa, H. (2018). Quand les jeunes parlent d'injustice : Expériences, registre et mots. Paris: L'Harmattan.
- Murchinson, J. M. (2010). Ethnography essentials. Designing, conducting, and presenting your Research. Jossey-Bass.
- Segalen, M. (2000). Sociologie de la famille. Armand Colin.
- Tala9.com (2022) Consulté le 08 10, 2025: https://tala9.com/.